Dan Huruwitz and Moshe Lisak
Democracy and national security in a continous conflict
Study Series on the Israeli Society, Volume No. 3
Center for Strategic Studies/University of Jordan
Amman, Jordan (arab.), 1996

سلسلة دراسات في المجتمع الإسرائيلي

٣

الديموقراطية والأمن في حالة صراع مستديم

دان هوروفيتز وموشي ليساك

A 97 - 02075

وحدة الدراسات الإسرائيلية
مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية
١٩٩٦

جميع الحقوق محفوظة

رقم التصنيف:	٤ر٣٢١
المؤلف ومن هو في حكمه:	دان هوروفيتز، موشي ليساك
عنوان المصنف:	الديموقراطية والأمن في حالة صراع مستديم
رؤوس الموضوعات:	١- العلوم الاجتماعية
	٢- الديموقراطية
رقم الإيداع:	(١٩٩٦/٣/٣٨٥)
بيانات النشر:	عمّان، مركز الدراسات الاستراتيجية

تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الكاتبان في سطور:

- ولد دان هوروفيتز عام ١٩٢٨. عمل مراسلاً لصحيفة اتحاد النقابات العمالية "دافار" خلال الفترة من عام ١٩٤٨ ولغاية ١٩٦١. حصل على شهادة الدكتوراة من كلية القديس انطونيو في جامعة أكسفورد عام ١٩٦٧، التحق بعدها بكلية العلوم السياسية في الجامعة العبرية، وعمل مدرساً فيها حتى وفاته عام ١٩٩١. ألف كتاباً عن الجيش الإسرائيلي، وكتابين حول المجتمع الإسرائيلي، هما: "أصول المجتمع الإسرائيلي"، مطبعة شيكاغو، وكتاب "مشكلة في يوتوبيا"، سني نيويورك. ونشر دان عدة مقالات حول المفهوم الإسرائيلي للأرض، وفي آخر أيامه كتب سيرته الذاتية التي تضمنت جوانب حياتية عامة، واشتمل أهم فصولها على موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي.

- يعمل موشي ليساك استاذاً بدائرة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعة العبرية في القدس. وقد شغل قبلها عدّة مناصب أكاديمية، منها: عضو مشارك في كلية القديس انطونيو في أوكسفورد. وتولى أيضاً مناصب إدارية عديدة، منها مدير مركز شين "Shain" للبحوث الاجتماعية. وله عدّة منشورات، كان آخرها بعنوان "مشكلة في يوتوبيا: نظام الحكم المثقل بالأعباء في إسرائيل"، مطبعة جامعة نيويورك الحكومية، ١٩٨٩.

إن وجهات النظر الواردة في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة مواقف مركز الدراسات الاستراتيجية، وإنما هي تعبير عن وجهة نظر الكاتب. وأن المركز لم يجر أي تعديل على المصطلحات أو أسماء المواقع التي تختلف تسميتها بالعربية عن ما هو متداول في إسرائيل؛ لان ذلك يشكل جزءا من عملية الفهم المتكامل لموضوع هذه الدراسة.

المحتويات

تقديم	
بروز قضية الأمن القومي في المجتمع الإسرائيلي	١
حدود شفافة بين القطاع العسكري والقطاع المدني	٢٣
التوسع الوظيفي للجيش	٣٥
تسييس الجيش	٥١
ملاحظات	٦٥

تقديم

انطلاقاً من حرص مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية على إجراء الدراسات الموضوعية المتعمقة التي تعرّف بالمجتمع الإسرائيلي، وفئاته الاجتماعية المختلفة، وأحزابه السياسية المتعددة، وبناه الاقتصادية، جاء تأسيس وحدة الدراسات الإسرائيلية في المركز، التي تعمل -على الرغم من حداثة تكوينها- جاهدةً على عقد الندوات ونشر الدراسات والأبحاث والتقارير، بهدف تحقيق الفائدة المرجوة من تأسيسها، ووضع نتائج هذه الجهود في متناول المتخصصين وأصحاب القرار للاستفادة منها والاسترشاد بها.

لقد كانت معظم الدراسات التي أجريت عن إسرائيل والصهيونية واليهود في الماضي، دراسات يسيطر عليها -في الغالب- الخطاب الأيديولوجي السائد، وبالتالي فإنها كانت دراسات غير متخصصة. وقد ساهم هذا في تعميم "حقائق" حول المجتمع الإسرائيلي عمقت من الفجوة العلمية، وأدت -إلى حد كبير- إلى عدم تحديد الرؤى الموضوعية للتعامل مع إسرائيل، وغياب الفهم الحقيقي لآليات حركة المجتمع الإسرائيلي في الجوانب المختلفة. فعدم القبول الشرعي لإسرائيل روج لفرضية أن إسرائيل كيان يفتقد مقومات الوجود، وأنه مصطنع وزائل، وعليه لا ضرورة لدراسته، وربما نتيجة لذلك جاء التركيز غير المتوازن على دراسة علاقة إسرائيل بالعرب من خلال سياستها الخارجية، وبالذات علاقتها "بالقوى الامبريالية"، لأنها تشكل -في الأساس- "رأس حربة للامبريالية" في المنطقة.

ولقد طرأ مؤخراً بعض التحول في هذه التوجهات، وربما يعود هذا إلى الهزائم المتكررة للعرب، وميل ميزان القوى لصالح إسرائيل، إذ برزت رؤى

جديدة محدودة تتفهم – وبوعي– مدى ما حققه الإسرائيليون من إنجازات في المجالات كافة.

وفي هذا الإطار، وضمن هذه الرؤى الجديدة، تأتي سلسلة الإصدارات حول المجتمع الإسرائيلي التي تشكل بداية جهد متواضع من مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية لتعريف القارئ العربي المتخصص بطرائق تفكير الإسرائيليين في المجالات كافة، ومحاولة جادة تتجاوز الايديولوجيات لمعرفة كيف ينظر الإسرائيليون إلى مشكلاتهم وقضاياهم المختلفة، وعلاقاتهم مع العالم الخارجي، وبخاصة مع العالم العربي، وما هو الدور الذي يريدونه لأنفسهم في المنطقة، هذا الدور الذي قد تساعدهم معرفته في التأثير على أدوار الآخرين من حولهم أيضاً.

وتأتي هذه السلسلة أيضاً باعتبارها محاولة جادة لتبديد الحيرة عن تساؤل مهم، وهو: ما الذي يريده الإسرائيليون من العرب؟ وذلك بهدف تجاوز التخبط، وفقدان الاتزان، وردود الفعل الآنية غير المدروسة في التعامل مع إسرائيل، وصولاً إلى بلورة رؤى موضوعية علمية تساعد في إيجاد سياسات لا تقلل من المخاطر الخارجية فحسب، بل تسهم أيضاً في تفعيل عوامل النهوض الداخلي.

مركز الدراسات الاستراتيجية

بروز قضية الأمن القومي في المجتمع الإسرائيلي

عرف أحد كبار سياسيي إسرائيل الوضع السائد في الدولة منذ تأسيسها بأنه حالة "حرب راقدة" تنهض كل بضع سنوات لتتحول إلى حرب نشطة(١). وبالفعل، فقد خاضت إسرائيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أكبر عدد من الحروب مقارنة بأية دولة أخرى، ناهيك عن استمرار النشاط العسكري محدود المدى الذي تعيشه ما بين حرب وأخرى الذي ينعكس في المناوشات الحدودية والعمليات الإرهابية والأعمال الانتقامية ضدها.

وقد أدى هذا الوضع من الصراع المستمر إلى تحول قضية الأمن القومي إلى قضية محورية وأساسية في المجتمع الإسرائيلي، ويترتب على هذا تأثير على القيم والمؤسسات والحياة اليومية لمواطني إسرائيل. ويشمل هذا، التحولات التي طرأت على حدود دولة إسرائيل الجغرافية والديموغرافية في أعقاب حربين خاضتهما مع دول عربية. حيث تم عام ١٩٤٨ حسم المجابهة الشاملة الأولى بتقسيم إقليمي لفلسطين حسب حدود تمخضت عن المجابهات العسكرية. ولعل التحولات الديموغرافية التي أحدثتها الحرب لا تقل أهمية عن تلك المجابهة، إذ قامت الأغلبية الساحقة من السكان العرب الذين أقاموا في حدود الدولة بمغادرتها، الأمر الذي عمل على تقريب إسرائيل من وضعية الدولة القومية.

أما الحرب الثانية التي تركت أثرها العميق على المجتمع الإسرائيلي، فكانت حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، حيث استولت إسرائيل، في أعقابها، على جميع مساحة فلسطين – غربي نهر الأردن، إضافة إلى مناطق أخرى تقع

ضمن حدود مصر وسوريا الدولية. وقد انطوى هذا التوسع الإقليمي على تحولات عكسية للنزعة [السابقة] والمتمثلة في تقليص عدد السكان العرب، إضافة إلى فرض السيطرة الإسرائيلية على ما يزيد عن مليون عربي أقاموا في الضفة الغربية للمملكة الأردنية وقطاع غزة. وتركت النتائج الناجمة عن التحولات الإقليمية والديموغرافية هذه أثرها على بنية دولة إسرائيل الاجتماعية والسياسية، وفرضت عليها مواجهة قضايا الهوية القومية والمدنية للدولة وحدود التجمع الإسرائيلي.

ولا يقتصر تأثير الحروب على هذه التحولات فحسب، وإنما يتعداها ليشمل تحديدها لحجم الموارد المخصصة للاحتياجات الأمنية. ويذكر أن معدل النفقات الأمنية من مجمل الإنتاج القومي كان قد أخذ في الارتفاع من حرب إلى أخرى حتى وصل أقصاه في أعقاب حرب يوم الغفران[٢]، حيث أصبحت الميزانية الأمنية محسوبة للفرد فيها أعلى منها في الدول الديموقراطية كافة، ومن أعلى الميزانيات في العالم. ومنذ عام ١٩٧٣، تخصص إسرائيل لاحتياجاتها الأمنية ما يقارب ربع إلى ثلث إنتاجها القومي، أي ما يعادل خمس الموارد الاقتصادية للدولة (بما في ذلك استيراد رأس مال)، نصف ميزانية الحكومة، وربع القوة العاملة.

وإلى جانب الاعتمادات المباشرة للموارد المالية يلاحظ قيام المجتمع الإسرائيلي برصد نوع آخر من الموارد لصالح الاحتياجات الأمنية يتمثل في الوقت الذي يخصصه الإسرائيلي لهذه الاحتياجات. حيث يلزم قانون الخدمة الأمنية كل رجل إسرائيلي القيام بخدمة نظامية واحتياطية قد تتراكم لتصل إلى ما يتراوح بين خمس إلى ست سنوات من عمره، هذا دون

الأخذ بعين الاعتبار الخدمة التي تفرض عليه في حالات الطوارىء وخلال المعارك المختلفة.

ومما يعكس مدى أهمية الأمن القومي أنه يكتسب اهتمامات خاصة، ويجتذب حجماً كبيراً على الصعيد الإعلامي. ويمكننا استنتاج ذلك من الأبحاث التي أجريت في إسرائيل، حول موضوع الصراع الإسرائيلي - العربي، وحول مجمل قضايا الأمن القومي في وسائل الإعلام، إضافة إلى مدى تأثير الأحداث الأمنية على المزاج القومي، والتقديرات حول مدى فعالية السلطات في إسرائيل[٣].

ولا ينجم هذا الاهتمام الإعلامي عن الأحداث والوقائع الأمنية فحسب، بل يعكس أيضا مكانة قضية الأمن القومي في وعي الجمهور الإسرائيلي.

وبغض النظر عن الخلافات الأيديولوجية السياسية القائمة في أوساط الجمهور الإسرائيلي يسود إسرائيل، وبشكل دائم، إجماع عام يتمحور حول التهديد الوجودي الناجم عن الصراع العربي - الإسرائيلي. ويلقى هذا التهديد انعكاسه في جانبين أساسيين: حيث ينظر إلى الصراع في الجانب الأول على أنه ينطوي على تهديد - إن لم يكن تهديداً بإبادة شعب فهو، على الأقل، تهديد بإبادة الدولة على حد تعبير الباحثين البارزين للصراع العربي - الإسرائيلي[٤]. ومن الناحية الأخرى فقد شاع في إسرائيل رأي يقول إن الصراع العربي - الإسرائيلي هو بمثابة معطى ثابت لا يتوقف تغيره على أية مبادرة إسرائيلية، سواء أكانت عسكرية أم دبلوماسية. ويعني هذا أنه ليس بإمكان إسرائيل التوصل إلى حسم عسكري يمكنها من إرغام أعدائها على إنهاء الصراع حسب شروطها هي - هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى، فإنه لا

يمكن لإسرائيل أن تقدم تنازلات ترضي العرب، وتؤدي بهم إلى إبرام معاهدات السلام معها. بعد حرب الأيام الستة فقط، حدث تحول في وجهة النظر هذه حين أفرز الواقع الجديد إمكانية لعقد صفقة "السلام مقابل الأرض"، وقد أدت هذه الإمكانية إلى ضعضعة الإجماع العام الذي أفاد بأن استمرار الصراع لا يتوقف على السياسة الإسرائيلية ولا على مدى استعدادها لتقديم التنازلات. وقد راجت في بعض الأوساط داخل المجتمع الإسرائيلي فرضية إزاء إمكانية إنهاء الصراع عن طريق التفاوض، وزادت حدة الخلاف حول هذا الموضوع بعد حرب الغفران لتصل أقصاها في أعقاب اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩.

وعلى خلفية اعتبار الصراع معطى [ثابتا] "ووجودياً" تطورت بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري علاقات متبادلة مكنت إسرائيل من الصمود أمام الصراع المستديم دون أن يؤدي الأمر إلى زعزعة نظامها الديموقراطي.

[وكما هو معروف] فقد تمت إقامة دولة إسرائيل خلال حرب انتهت بعقد اتفاقية وقف اطلاق النار وبدون إبرام اتفاقية سلام. وعليه فقد حتم هذا على دولة إسرائيل، ومن أيام استقلالها الأولى، أن تهيّء نفسها على الصعيد الفكري والتنظيمي (المؤسساتي) للصمود في صراع عنيف ومتواصل. وتشمل هذه التهيئة، التي بامكاننا أن نطلق عليها تسمية "الاستعداد للأمن القومي"، جوانب استراتيجية عسكرية وأخرى اجتماعية تنظيمية، بحيث يضم الجانب الاستراتيجي – العسكري الفنون الحربية، والتنظيم العسكري وبنية الجيش، ومعداته وأنماط تفعيله (التنظيم والانضباط) والطرق الحربية، بينما يشمل الجانب الاجتماعي الترتيبات التي ينطوي عليها تجنيد القوى البشرية والموارد المختلفة للاحتياجات الأمنية إضافة إلى أنماط العلاقات المتبادلة بين الجهاز العسكري والجهاز المدني.

وعلى الرغم من متانة العلاقة بين هذين الجانبين للأمن القومي، كانت الأبحاث الأكاديمية تتناول الموضوع بصورة منفصلة، فبينما كان الجانب الأول على الأغلب، من اختصاص الخبراء والمحللين الاستراتيجيين[٥] كان الثاني من اختصاص علماء الاجتماع السياسيين[٦]. ويتم الفصل بين هذين الجانبين على الأغلب بصورة مفتعلة خصوصاً وأنهما كثيراً ما يشكلان وجهين للترتيبات ذاتها. ولو أخذنا مثلاً تشكيل قوة جيش الدفاع لحالات الطوارىء – الذي يعتمد في أساسه على قوات الإحتياط– لوجدناه قائماً على آلية تجنيد تشكل رداً تنفيذياً حربياً للتحديات الناشئة عن انعدام التوازن على الصعيد الديموغرافي بين إسرائيل والدول العربية. [غير أن] تشكيل قوات الجيش على هذا النحو يؤدي أيضاً إلى تحديد إمكانيات جيش الدفاع العسكرية، وعدم تمكنه مثلاً من الصمود أمام حروب طويلة الأمد إضافة إلى عدم إمكانية التجنيد طويل الأمد في حالات اللاحرب. إلى جانب هذا نرى أن آلية التجنيد الإسرائيلي هذه تشكل نظاماً اجتماعياً – تنظيمياً يلعب دوراً في تحديد أسلوب حياة المواطن الإسرائيلي، إضافة إلى تحديد أنماط العلاقة بين المجتمع والجيش في إسرائيل[٧]، وينجم عن هذه الآلية أيضاً ظهور دلائل عسكرية داخل القطاع المدني ودلائل مدنية داخل القطاع العسكري الأمر الذي يشير إلى نفاذية حدود كلا القطاعين.

من الأمثلة الأخرى التي تعكس مكانة العلاقة بين جانبي الأمن القومي: الجانب الاستراتيجي والجانب السياسي – الاجتماعي، حيث نجد إشكاليات ازدواجية الرقابة على العمليات العسكرية. ويتمثل الوجه الأول بالجانب السياسي البحت، أما الوجه الثاني فيتمثل بالجانب العسكري التنفيذي. وعليه فقد يؤدي الفشل في الرقابة العسكرية – التنفيذية إلى نتائج سياسية وخيمة من ناحية، أما من الناحية الأخرى فقد يؤدي عدم وضوح

التعليمات السياسية إلى صعوبة في الرقابة على المستوى التنفيذي(٨). ويقدم التاريخ الحربي الإسرائيلي عدداً غير قليل من الأمثلة التي تعكس مصاعب الرقابة الناجمة عن هذه الازدواجية(٩). وقد برزت مثل هذه المصاعب -بشكل خاص- في الرقابة السياسية للعمليات العسكرية في حرب الغفران وحرب لبنان تلتهما زيادة في وعي العلاقة المتبادلة بين وجهات النظر الاستراتيجية وبين أنماط العلاقات القائمة بين الجيش والمجتمع. وقد تحولت هذه المسألة في كلا الحربين إلى قضية سياسية خلافية غذت الحركة الاحتجاجية في نهاية حرب الغفران، والتنظيمات والاحتجاجات ضد الحرب في لبنان خلال الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٤(١٠).

في الواقع كان إدراك العلاقة المتبادلة بين النظام العسكري والبنية الاجتماعية قائماً في فترة ما قبل قيام الدولة - أي في فترة الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل (هيشوف). وقد أدت المواجهات التي جرت في بداية الاستيطان بين العرب واليهود إلى تأسيس حركة سرية مسلحة أطلق عليها اسم الـ "هاغاناه". وعلى الرغم من أن الحركة لم تكن قانونية في نظر الحكم الانتدابي، إلا أنها كانت تخضع للمؤسسات القومية [اليهودية](١١). وقد طور هذا التنظيم الـ "هاغاناه"، مع مرور السنين، أطراً وأساليب عمل عكست الظروف الاجتماعية التي أفرزت مثل هذا التنظيم. وهكذا نجد مثلاً أن الـ "يشوف" قام بتأسيس ميليشيات تعتمد على التجنيد المؤقت والجزئي على غرار غالبية الوحدات الميدانية، في حين أن "البلماخ" من ناحية أخرى يتكون من جنود متفرغين، ويعتمد على التدريبات العسكرية وعلى العمل في المستوطنات الزراعية(١٢). وقد تمت إدارة مثل هذه الأطر بواسطة أعداد مقلصة من الكوادر المحترفة، وتمت تغطية ميزانيتها من قبل المؤسسات القومية (اليهودية).

وعلى الرغم مما ذكر فهناك فرق واضح وأساسي بين الصراع العربي الإسرائيلي الذي ساد في فترة الانتداب البريطاني وبين ذلك الذي جرى في فترة ما بعد إقامة الدولة. ففي حين كان الصراع الأول بين مجموعتين سكانيتين أقامت الواحدة بجانب الأخرى، وفي المنطقة الإقليمية نفسها، وتحت حكم أجنبي، كان الثاني نزاعاً بين دول ذات سيادة وحدود إقليمية واضحة.

ويعود هذا التحول إلى حدثين تاريخيين حدثا في آن واحد في منتصف آيار عام ١٩٤٨. جرى الحدث الأول في ١٤ أيار، حيث أعلن عن قيام دولة إسرائيل دولة صاحبة سيادة، وتم تحويل التنظيم العسكري الذي عمل في فترة ما قبل إقامة الدولة (هيشوف)، وجابه العصابات العربية منذ تشرين الثاني ١٩٤٧، إلى جيش دولة ذات سيادة. في اليوم نفسه قامت جيوش الدول العربية المجاورة بغزو حدود أرض إسرائيل الانتدابية. وعليه فقد شكلت حرب التحرير [٤٨] في شطرها الأول قمة المواجهة بين مجموعتين سكانيتين، في حين شكلت في شطرها الثاني بداية المواجهة بين دول.

في أعقاب ذلك حدث تحول في أنماط التعامل مع الصراع الذي تحول من صراع بين مجموعات سكانية إلى صراع بين دول. فقد توقف استخدام الهجرة والاستيطان في التعامل مع الصراع، إضافة إلى التحول الذي طرأ على استعمال القوى العسكرية، حيث حدث تحول انعكس في انتقال مركز الثقل من محاربة الإرهاب والعصابات إلى مواجهات جبهوية بين جيوش نظامية لدول ذات سيادة. غير أن حرب الأيام الستة أعادت للصراع من جديد صبغته السابقة المتميزة بصراع بين مجموعات سكانية إضافة إلى جانبه الدولي. حيث شملت المناطق المحتلة من الأردن ومصر مناطق من أرض إسرائيل الانتدابية

كانت مأهولة وبكثافة بالعرب الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى وضع ما يزيد على مليون عربي فلسطيني تحت السيادة الإسرائيلية.

في أعقاب ذلك تحول مستقبل هذه المناطق إلى نقطة الخلاف المركزية في المجتمع الإسرائيلي. وارتبط الخلاف بوجهات النظر حول الصراع الإسرائيلي العربي وبالاستنتاجات المترتبة على وجهات النظر المختلفة والمتعلقة بمسألة الأمن القومي.

وواصل مؤيدو إعادة تقسيم فلسطين (الانتدابية) اعتبار الصراع الدائر صراعاً دولياً في صميمه. أما استعدادهم تسليم المناطق الآهلة بالعرب لسيادة عربية، فنجم -إلى حد كبير- عن رغبتهم في منع نشوب الصراع، بين المجموعتين الاثنو-قوميتين، اليهودية الإسرائيلية والعربية الفلسطينية، الأمر الذي قد يحدث جراء بقاء عرب المناطق تحت الحكم الإسرائيلي.

ومن الناحية الأخرى، فإن موقف المعارضين لتقديم تنازلات إقليمية في الضفة الغربية والقطاع يتضمن أيضا ضرورة مواجهة البعد القومي المحلي للصراع. وسينبثق عن تطبيق أي من الحلول المتاحة على سكان المناطق في حال إبقائهم تحت الحكم الإسرائيلي، سواء بمنحهم المواطنة الإسرائيلية، أو إبقائهم دون أي حقوق أو تهجيرهم، استنتاجات حول البعد القومي - المحلي للصراع قد تتمثل إما: بطمس طابع الدولة اليهودي، وإما بتحويل الوضع إلى وضع كولونيالي، وإما بتصعيد النزاع العربي - الإسرائيلي.

كان لإعادة التوكيد على الصراع بين مجموعتين سكانيتين بعد عام ٦٧ انعكاسات في الجانب العربي أيضا تمثلت "بفلسطنة" الصراع كما جاء في قرارات مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط عام ٧٤ والتي نادت بالإعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى

حرمان الأردن من حق تمثيل الضفة الغربية التي كانت قد ضمت اليه في أعقاب مؤتمر أريحا عام ١٩٤٩.*

ويختلف الصراع بين مجموعتين سكانيتين عن الصراع الدائر بين الدول بافتقار الأول للحدود الإقليمية بين المجموعات السكانية (المتنازعة) التي من شأنها أن تمنع حدوث احتكاكات على صعيد العلاقات المتبادلة المباشرة بينها. وقد انطوى دمج اقتصاد المناطق بـ(الاقتصاد) الإسرائيلي على تشغيل ما يتراوح بين ١٠٠-١٥٠ الف عامل من سكان الضفة والقطاع، تحولوا مع مرور الوقت إلى الأكثرية في بعض القطاعات كقطاع البناء والأعمال الخدماتية في الفنادق والمطاعم والأعمال الموسمية في الزراعة. وأدى اندماج العرب هذا بالاقتصاد الإسرائيلي حتى انطلاق الانتفاضة على الأقل - إلى حدوث تحولات في مكانة بعض الشرائح الاجتماعية المتدنية في إسرائيل، إضافة إلى حدوث تنافس مباشر على أماكن العمل (خصوصاً) في فترات الركود الاقتصادي. رغم هذا، يعود تأزم الصراع القومي - المحلي، وبشكل خاص، إلى الاستيطان اليهودي في مناطق ما وراء خط وقف اطلاق النار عام ١٩٤٩. وعلى غرار ما حدث في فترة الإنتداب البريطاني فقد تم استخدام الإستيطان اليهودي وسيلة لفرض الوجود اليهودي في المناطق [المحتلة] التي أرادت بعض العناصر في إسرائيل ضمها ضمن حدودها. وبعبارة أخرى فقد أعيد استخدام الاستيطان بهدف رسم الحدود المطلوبة لتحقيق [أهداف الصهيونية](١٣).

* هكذا بالأصل. والحقيقة أن مؤتمر أريحا كان قد عقد في بداية كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٨.

استخدم مؤيدو التسوية الإقليمية، الاستيطان على هذا النحو في المناطق (مثل وادي الأردن) التي أرادوا فيها تغيير حدود وقف اطلاق النار بما يتوافق والمصالح الإسرائيلية، ليستمر بعدها في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة كافة وذلك بعد وصول الأحزاب التي تنادي بأرض إسرائيل الكاملة إلى السلطة. ورافق الإستيطان في هذه المناطق وبخاصة الآهلة بالسكان، احتكاكات متزايدة بين المستوطنين - المنتمين في غالبيتهم للجماعات القومية الراديكالية كغوش أمونيم وبين السكان العرب. وتدهورت حالة الإحتكاكات هذه بين الطرفين لتصل حد استعمال العنف، والقيام بعمليات ارهابية عربية من جهة وبعمليات انتقامية مخططة بادر اليها المستوطنون من جهة أخرى. ووصلت هذه الممارسات حدها الأقصى بتأسيس حركة سرية ارهابية يهودية في أوساط المستوطنين.

ولاقى ازدياد أهمية البعد السكاني للصراع انعكاساته في مجال الأمن القومي، حيث اقتضت مستلزمات السيطرة على سكان المناطق وعرقلة الأعمال التخريبية تخصيص موارد كبيرة لمتطلبات الأمن الداخلي. ونجم عن هذا ارتفاع في أهمية قضايا الأمن الداخلي على صعيد التشكيلات الأمنية الإسرائيلية. أما تداخل المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني الجزئي والناجم عن العمالة العربية في الاقتصاد الإسرائيلي وعن الاستيطان اليهودي في المناطق الآهلة (بالعرب) وعلى وجه الخصوص في مدن كالخليل والقدس الموحدة، فقد تحول إلى مصدر الاحتكاكات الإقتصادية والإقليمية (مصادرة أراض)، والسياسية (تقييدات على الحقوق المدنية) والأمنية.

أما بالنسبة للتعبيرات والمصطلحات المتعلقة بالصراع القومي-المحلي، فقد عادت هذه لتبرز من جديد بما في ذلك استخدام مبررات دينية - لاهوتية

ومبررات تاريخية فلسفية بخصوص الصراع السياسي[١٤]. وبالإضافة إلى التعبيرات الدينية المستخدمة لتبرير التوسع الإقليمي اليهودي "كتراث الآباء"، و"أرض إسرائيل"، و"شعب إسرائيل" و"توراة إسرائيل"، "وعدنا إلى شيلو وعنتوت" فقد أعيد استخدام مجموعة من التعبيرات والمصطلحات الطلائعية المستمدة من فترة الاستيطان اليهودي الأول في فلسطين (اليشوف)، إلا أن انتماء مستخدمي هذه التعبيرات أصبح يختلف، ففي حين اقتصر استخدام، مثل هذه التعبيرات والرموز في فترة اليشوف على حركة العمل الصهيونية أساساً، أصبحت اليوم تشكل جزءاً من مجمل القيم المستخدمة من قبل مؤيدي فكرة "أرض إسرائيل الكاملة" والمعادين في غالبيتهم لحركة العمل.

ومن الظواهر الأخرى التي تدل على عودة اتباع أنماط سلوك من فترة اليشوف، كان الاستهتار بسيادة القانون في حال تضاربها مع اعتبارات الاستيطان في فلسطين. ونشأ في أعقاب الاحتلال وإقامة المستوطنات واقع تمثل بوجود معايير مزدوجة بات يهدد سيادة القانون في إسرائيل، وذلك بسبب تسرب المعايير السائدة في المناطق المدارة إلى داخل نطاق السيادة الإسرائيلية.

اما فيما يتعلق بالتحولات إزاء تطور الصراع بعد عام ١٩٦٧، فلم يحصل أي تغيير في تشكيلات الأمن القومي الإسرائيلي. حيث بقيت قوات الجيوش العربية النظامية تشكل من الناحية الاستراتيجية مصدر التهديد الأساسي لأمن إسرائيل القومي، في حين ظل التهديد المتمثل بارتكاب عمليات ارهابية نتيجة للصراع القومي-المحلي بمثابة تهديد ثانوي لا غير. هذا لأن النوع الأول من التهديد أعتبر تهديداً لكيان الدولة نفسه في حين أعتبر النوع الثاني تهديداً لحياة المواطنين دون أن يطال الأمر من سيادة الدولة ومقدرتها على

الاستمرار في أداء دورها. ولم يكن هذا التمييز بين عاملي التهديد المذكورين أعلاه بجديد فقد سبق وتم تحديد سلم أولويات الأمن القومي في سنوات الخمسينات، فأعطيت الأولوية لتخصيص الموارد لإفشال وإحباط العوامل التي تهدد كيان الدولة ووجودها، وعليه فقد تم اعتبار هذا التهديد قضية أمنية أساسية، وذلك خلافا للارهاب الذي أعتبر من قضايا الأمن الجارية.

وانعكس سلم الأفضليات في التصورات حول الأسباب المقدمة لشن الحروب الإسرائيلية، فنحن نرى أن التهديد الفعلي الذي انطوى عليه حشد القوات المصرية في سيناء عشية السادس من حزيران ١٩٦٧، كان قد شكل بالنسبة لإسرائيل سببا [كافيا] لشن الحرب، في حين عولجت قضايا الأمن الجاري بواسطة القيام بعمليات محدودة المدى كالعمليات الانتقامية التي جرت في الخمسينات، وعمليات الردع والعمليات المضادة التي جرت على الحدود اللبنانية في سنوات السبعينات(١٥). وشذت حرب لبنان عن هذه القاعدة جزئياً، حيث كانت الذريعة للإعلان عن هذه الحرب "سلامة الجليل" من اعتبارات الأمن الجاري، أما أهدافها أي تحطيم المنشآت والبنية التحتية للمخربين، فقد ارتبطت بالنزاع بين المجموعات السكانية أكثر من ارتباطها بالصراع بين الدول. وبالفعل فقد أدى غياب التهديد الوجودي للدولة في هذه الحرب إلى مظاهر تمثلت في غياب الإجماع الوطني(١٦).

أما بالنسبة لمسألة تهديد الأمن الإسرائيلي الوجودي، فإنه يتمحور حول ثلاث نقاط ضعف استراتيجية يستعصي على عقيدة الأمن الإسرائيلية إيجاد مخرج أو علاج لها، وهي:

١- انعدام التوازن في علاقات القوى الديموغرافية.

٢- حدود غير آمنة نتيجة لغياب العمق الاستراتيجي.

٣- ضرورة الصمود أمام نزاع عنيف مستديم - ينطوي على تخصيص مصادر مالية مرتفعة لمستلزمات الأمن القومي.

كانت مواجهة نقطة الضعف الأولى تتم باتباع أسلوب تجنيدي يرتكز على استغلال ناجع للقوى البشرية المتيسرة. ويعتمد هذا الأسلوب على عقيدة "الشعب المسلح" القائلة بوجوب استغلال كامل للطاقات البشرية خلال الحروب، وذلك ضمن إطار الخدمة العسكرية في حالات الطوارىء. ويعتمد نظام قوات الجيش، في هذا السياق، على ثلاثة مكونات أساسية، هي: ١- إطار أساسي من المهنيين النظاميين، قوة ٢- مجندين نظاميين في الخدمة الاجبارية يخدم بشكل دوري لمدة ثلاث سنوات، ٣- تشكيلات احتياطية للخدمة الطارئة يؤدي الرجل الإسرائيلي الخدمة في إطارها حتى بلوغه الخامسة والخمسين. ويمتاز هذا الأسلوب بثالث مكوناته الذي يختلف عن غالبية قوى الإحتياط في الجيوش الأخرى، سواء كان هذا في حجمه أو في مدى إستعداده وإندماجه في التشكيلات الحربية العامة. أما من حيث النسب بين الجنود النظاميين، وجنود الاحتياط وجنود الخدمة الاجبارية فتختلف هذه من ثلة إلى أخرى، ألا أنه خلافا لغالبية جيوش الدول الأخرى، يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام رجال الاحتياط في العديد من المهن والوظائف العسكرية على المستويات القيادية كافة. ولو اخترنا -على سبيل المثال- سلاح المدرعات الإسرائيلي لرأينا بأن غالبيته مكونة من وحدات احتياط، اما في سلاح الطيران فيشارك طيارو الاحتياط بمهمات قتالية في سلاح الجو. وقد يقوم ضابط الاحتياط بقيادة ثلل ومفارز تفوق مستوى (قيادة)

مجموعة الوية. هذا بالإضافة لقيام ضباط نظاميين -في أحيان كثيرة- بالخدمة تحت قيادة ضابط احتياط.

ولاتباع هذا الأسلوب التجنيدي اسقاطاته الاستراتيجية والاجتماعية بعيدة المدى فمثلاً، لا تستطيع إسرائيل شن حروب شاملة دون استباق ذلك بالتجنيد الاحتياطي حيث يستعصي عليها مفاجأة (العدو) استراتيجياً. إضافة إلى هذا فالمعارك الاستنزافية ومختلف أصناف الحروب الطويلة المنطوية على تجنيد احتياطي تثقل على كاهل الدولة، مما يضطرها في مثل هذه الحالات إلى تصعيد الحرب بهدف إنهاء القتال بسرعة، وبالتالي تسريح جنود الاحتياط الذين قد تنجم عن تجنيدهم أضرار للحياة الاقتصادية. وللسبب نفسه، نرى بأن إسرائيل غير قادرة على تحمل التجنيد الاحتياطي الذي يستمر لفترات طويلة، إذ يستعصي عليها البقاء "مجندة" لمدة طويلة دون أن تخوض أي حرب. إضافة إلى هذا وبسبب اعتمادها على قوى الاحتياط يصعب على الدولة إدارة مناطق محتلة مكتظة بالسكان كلبنان مثلاً. وفي النهاية يتعذر على إسرائيل من الناحية الاجتماعية خوض حرب لا تحظى بالإجماع القومي العام.

أما بالنسبة لمواجهة التحدي الناجم عن الافتقار إلى العمق الاستراتيجي، فقد تم ذلك حتى حرب ١٩٦٧ من خلال نظرة إسرائيل لمسألة حدودها المعرضة للاعتداء حيث اعتبرتها من باب المعطى الثابت الذي لا تملك تغييره بل أخذه بعين اعتباراتها. وعليه فقد اتبعت إسرائيل الطريقة الحربية المتمثلة باستباق الأحداث وشن الهجوم الوقائي[١٧]. غير أن هذه الطريقة كانت قد أثارت التساؤل التالي: ما هي الظروف التي من شأنها أن تؤدي بإسرائيل إلى التوصل لنتيجة مفادها أن قوة ردعها تضعضعت مما يحتم

عليها استباق هجوم متوقع من قبل العدو، بأخذ زمام المبادرة ومفاجأته عسكريا؟

لم يكن الرد على هذا السؤال كاملاً وتم بواسطة تحديد مجموعة من المصالح الحيوية التي يشكل المس بها ذريعة كافية لإسرائيل لشن الحرب على العدو. ومن الأمثلة على ذلك إغلاق مضائق تيران، وحشد القوات (المهددة) على طول الشريط الحدودي الإسرائيلي وإخلال في الوضع القائم في الأردن وغيرها[١٨]. وقد طرحت الفرضية القائلة بأن الاعتداء على هذه المصالح يشكل إشارة إنذار لفقدان إسرائيل مقدرتها على الردع الأمر الذي يشكل دافعا ممكنا (لرد إسرائيل) بضربة مسبقة. وبعبارة أخرى تقول الفرضية بأن مقدرة إسرائيل على تلقي الضربة الأولى في حدودها غير الآمنة محدودة جداً، وقد استبدلت هذه النظرة بعد حرب ١٩٦٧ بأخرى تؤكد على "حدود يمكن الدفاع عنها" تعطي إسرائيل المقدرة على تحمل (الهجوم) دون أن تضطر إلى تلافي الضربة بهجوم وقائي[١٩]. وأدى هذا الأمر إلى تحويل الجدل الاستراتيجي لجزء لا يتجزأ من الجدل الأيديولوجي الدائر حول مسألة "الأرض الكاملة"، مما أدى بأصحاب وجهات النظر الأيديولوجية المختلفة إلى تقديم اقتراحات بشأن خرائط بديلة لحدود آمنة يمكن الدفاع عنها[٢٠].

عدا عن ذلك فقد تبلور موقف مختلف تجاه كل من المناطق الثلاث التي كانت إسرائيل قد بسطت حكمها عليها إبان حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، أي شبه جزيرة سيناء، والضفة الغربية، والجولان. ففي حين أخذ بخصوص سيناء، في نهاية المطاف، (وضمن نطاق اتفاقية السلام مع مصر) بفكرة المنطقة المحايدة والمنزوعة السلاح التي يمكنها أن تمنح إسرائيل وقتاً كافياً لتلقي الإنذار، نرى أن تطبيق مثل هذا الحل اعتبر غير ملائم بالنسبة للضفة الغربية.

وبسبب مزيج من العوامل الاستراتيجية، والسياسية، والأيديولوجية تمت بلورة ثلاثة مواقف مختلفة بخصوص الضفة، قام كل منها بتبني حلول استراتيجية تختلف عن الأخرى. تمثل الموقف الأول في خطة ألون التي استرشدت بها حكومة المعراخ حتى عام ١٩٧٧، رغم عدم تبني هذه الخطة بشكل رسمي في أي يوم من الأيام[٢١]. واعتمد الموقف الاستراتيجي --الذي انطوت عليه هذه الخطة- على ضرورة إجراء تعديلات حدودية، وبخاصة في غور الأردن، تمنح إسرائيل سيطرة على المحاور التي تربط الضفة الغربية بالضفة الشرقية. ويمكن هذا الأمر إسرائيل، حسب وجهة النظر هذه، من تأمين نزع السلاح الثقيل من الضفة الغربية وقبل كل شيء نزع القوات المدرعة وصواريخ أرض جو.

أما الموقف الثاني، فيطلق عليه اسم "ظهر الجبل" ويتمثل في فرض استمرار السيطرة الإسرائيلية على مناطق يهودا والسامرة المكتظة بالسكان مع كل ما يترتب على هذا الأمر من نتائج سياسية واجتماعية[٢٢]. أما الموقف الثالث الذي اقتصر على قلة قليلة فقط، فينادي بالعودة إلى حدود عام١٩٦٧، ونزع السلاح من الضفة الغربية مع التسليم بضرورة المبادرة إلى توجيه ضربة وقائية في حال وقوع أية محاولة لخرق هذا الوضع[٢٣]. وعكست المواقف الثلاثة في الواقع تسرب الخلافات السياسية والأيديولوجية إلى مجال الأمن القومي، بحيث لم يعد بالإمكان التوصل إلى إجماع قومي يعتمد على وجهة نظر مهنية تحظى برضا الجميع في المؤسسة الأمنية.

وتشهد على هذا قضية المطالبة باخلاء مستوطنة ألون موريه (قضاء نابلس) حيث تم حسم الخلاف بين وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش حول مدى الأهمية الأمنية لهذه المستوطنة في محكمة العدل العليا. ويذكر أنه

كانت قد قدمت للمحكمة حينها تقارير تنم عن وجهات نظر متباينة، أولها وجهة نظر رئيس أركان جيش الدفاع التي اشارت إلى الأهمية الأمنية للمستوطنة في حين جاءت وجهة نظر رئيس أركان الجيش السابق - حاييم بارليف لتنفي وجود مثل هذه الأهمية على الصعيد الأمني. وقد كشف الأمر كذلك عن موقف وزير الدفاع آنذاك - عيزر فايتسمن - المناقض لموقف رئيس الأركان[٢٤]. أما بالنسبة لهضبة الجولان فلم يدر في هذا السياق أي جدال استراتيجي جدي حول الموضوع، هذا في حين كان يتم النظر إلى المسألة من منطلق أمن الجليل الشرقي وليس من منطلق النظرة الاستراتيجية العامة.

أما التحدي الثالث الذي كان على إسرائيل مواجهته على صعيد الأمن القومي فتمثل في الوصول إلى نمط علاقة ثابت بين الجيش - والدولة يمكن الدولة من إعداد العدة للصمود أمام صراع عنيف وطويل. ولهذه المسألة وجهان، يتمثل الأول في ضرورة تأمين أفضل تعبئة بشرية ومادية لمستلزمات الأمن القومي ضمن حدود المحافظة على قواعد النظام الديموقراطي. أما الوجه الثاني فيتمثل في ضرورة خلق جهاز رقابة يلائم ظروف الطوارىء المستمرة المتمثلة في عمليات العنف محدودة المدى والملازمة لوضع تكون فيه الحرب في "حالة رقود"، هذا إضافة إلى ضرورة ملاءمة جهاز الرقابة للظروف المتمثلة في تكرار تدهور هذه الحالة إلى حالة حرب نشطة من فترة إلى أخرى - كل هذا في نطاق ظروف سياسية ودولية قاهرة. وجدير بالذكر أن هذين الوجهين يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً. وقد حددت المميزات الخاصة لعلاقة الدولة بالجيش، إلى حد كبير، وجه الإجماع العام بشأن تخصيص المصادر لمستلزمات الأمن القومي إضافة لتحديدها أنماط الرقابة المدنية المفروضة على جهاز الأمن. وأدت هذه المميزات - أي مشاركة المواطنين الواسعة في مهمات الأمن القومي ووجود

حدود ضبابية غير واضحة بين الجهازين (الأمني والمدني) وشبكة علاقات اجتماعية واتصالات بين النخبة العسكرية والنخبة المدنية، أدت إلى إفراز أشكال متنوعة من العلاقات المتبادلة بين القطاعات المدنية والقطاع العسكري. بين الامن القومي والديموقراطية. وقد تؤدي العلاقة بين الجانب الإستراتيجي للأمن القومي وجانبه الاجتماعي السياسي إلى حدوث توترات في الأنظمة السياسية الديموقراطية. ويرتبط هذان الجانبان بضرورتين إجتماعيتين مختلفتين: ضرورة توفير ضمان ضد التهديد الخارجي، وتعتبر هذه ضرورة وجودية في المجتمعات المهددة بخطر كبير وحاد، وضرورة قيام الجهاز السياسي الديموقراطي بدوره السليم المتمثل في تلبية احتياجات السكان برفع مستوى الرفاه الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن(٢٥).

وقد يبرز هذا التوتر على ثلاثة مستويات، هي: مستوى القيم (السائدة)، والمستوى المؤسساتي، ومستوى العلاقات بين النخب:

أ- مستوى القيم: يظهر هنا تناقض مزدوج - إذ يلاحظ من الناحية الأولى وجود تناقض بين المفهوم الصراعي لعلاقات الشعوب والمنطوي على مشاعر التهديد الشديد، وبين المفهوم التعاوني للعلاقات الدولية الذي لا يرافقه شعور حاد بالتهديد وعليه، يلاحظ ميل المفهوم التعاوني لإبراز الجوانب الدبلوماسية والاقتصادية للعلاقات الدولية. أما التناقض الثاني فقائم بين وجهة النظر السلطوية - الهرمية وبين وجهة النظر الديموقراطية - السياسية المتعلقة بتدابير الحكم والمجتمع وحقوق المواطن.

ب- المستوى المؤسساتي: ويظهر على هذا المستوى توتر بين وجهتي نظر تتمثل أولاهما في ضرورة رضوخ المؤسسة الأمنية -وعلى رأسها القوة

العسكرية- رضوخاً واضحاً لنظام الحكم المدني، في حين تتمثل الثانية في ضرورة تأمين قدر كاف من الاستقلالية لمؤسسة الأمن هذه(٢٦).

ج- مستوى العلاقات بين النخب: يظهر التوتر هنا بين النخبة العسكرية، التي تؤمن بأن مهمتها هي "حماية الدولة" وذلك انطلاقا من احتكارها للتحكم الفعلي لوسائل العنف المشروعة في المجتمع وبين النخبة السياسية التي ترى بأن للنخبة العسكرية دوراً محدداً مقتصراً على قيامها بتنفيذ السياسة الأمنية وليس بوضع هذه السياسة(٢٧).

أما الوضع الناجم عن وجود توتر بين "القيم المدنية" التي تميز المجتمع الديموقراطي وبين "القيم العسكرية" التي تسود شكل التنظيم الذي ينطوي في طبيعة بنائه على الهرمية - السلطوية وعلى النزعة لإستعمال العنف - فلا مفر منه. وقد واجهت المجتمعات الديموقراطية مثل هذا الوضع بأساليب شتى، فطرحت البدائل في هذا السياق من خلال استخدام صيغ كالتماثل (Convergence) والتباعد (divergence) بين القطاعين: المدني، والعسكري، أو من خلال استخدام صيغ كالحدود الشفافة بينهما، مقابل حدود قاطعة(٢٨). والواقع أن هناك علاقة (واضحة) بين مسألة التقارب أو التباعد بين القطاعين وبين نوعية الحدود بينهما. إذ نجد مثلاً توافقاً بين كون الحدود قاطعة وبين نزعات التباعد بين الجهاز العسكري والجهاز المدني، هذا في حين يلازم شفافية الحدود تقليص في الفجوات الاجتماعية والقيمية بين القطاعين(٢٩).

من هذا المنطلق يمكن التمييز بين نزعتين متناقضتين - تمثل كل منهما نموذجاً متطرفاً: "جيش ذو طابع انعزالي" من جهة و"شعب مسلح" من جهة أخرى. ويعتمد نموذج الجيش الانعزالي على الفرضية القائلة بعدم إمكانية التغلب على الاختلاف القائم بين القطاع العسكري والقطاع المدني، وبخاصة

إذا كان المجتمع مجتمعاً ديموقراطياً، الأمر الذي يحتم عزل الجيش قدر المستطاع عن المجتمع على أن يتم إنشاء وتعزيز قيم خاصة بالجيش دون أن يؤثر هذا على المجتمع ككل. ولا يشكل هذا النموذج، الذي يعتمد في غالبيته على جيش من المتطوعين المحترفين دون تجنيد اجباري، أي تهديد لعمل الجهاز السياسي الديموقراطي طالما لم يواجه المجتمع مشكلات أمنية عسيرة، وطالما بقيت المخصصات العسكرية محدودة. وكان هارولد لاسويل قد حذر من إمكانية أن يؤدي هذا النموذج - في حال تصعيد حدة التوتر الدولي ورفع المخصصات للمستلزمات الأمنية - إلى اقامة "دولة عسكر" يحكمها "محترفو العنف"(٣٠).

ويتميز النموذج البديل، وهو عكس النموذج الأول، بتقليص أقصى للفجوات القائمة بين القطاعين: العسكري والمدني إلى أقصى حد ممكن، سواء كان ذلك على صعيد القيم أم على الصعيد الإجتماعي، هذا عدا امتياز الحدود المؤسساتية القائمة بين القطاعين بنفاذية بعضها في البعض الآخر(٣١). ولعل أنسب نمط خدمة لهذا النموذج هو نمط الخدمة العسكرية الذي يعتمد على تجنيد اجباري وعلى تشكيلات احتياطية شاملة يضاف إليها إطار يحتوي على جيش نظامي، محترف. ويشترط قيام هذا النموذج وجود إجماع وطني حول تهديد كبير وخطير على كيان الدولة يبرر بدوره تخصيص موارد كبيرة للمستلزمات الأمنية، كما يبرر التدخل العسكري في العمليات السياسية المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات.

غير أن هذه الأنماط المتقاطبة تمثل نماذج متطرفة لا وجود لها على أرض الواقع في أي من المجتمعات الديموقراطية، حيث تقع هذه المجتمعات كافة في مكان ما بين هذين القطبين. ولو أخذنا انجلترا -على سبيل المثال-

لوجدناها قريبة وإلى حد كبير - بالنسبة لدولة ديمقراطية أخرى - من قطب نموذج الجيش المحترف المنفصل في حين تشكل إسرائيل مثالاً واضحاً يشبه نموذج "الشعب المسلح"(٣٢). وحين يتم الحديث عن الأنظمة الديموقراطية يفترض، في كلا الحالتين، رضوخ الجيش لإمرة السلطات المدنية في حين يبقى الاختلاف حول طرق تنفيذ مثل هذا الرضوخ. ولو أخذنا نموذج "الجيش المنفصل" لرأينا تخوماً واضحة [تفصل] القطاع المدني عن القطاع العسكري الراضخ لإمرته، في حين لو أمعنا النظر في نموذج الشعب المسلح لرأينا أن القوانين والقواعد هنا تقوم بتحديد مجالات مميزة بشكل واضح يتم فيها فقط العمل المشترك بين القطاعين. وينعكس هذا العمل المشترك في شرعية تدخل الجيش في عملية اتخاذ القرارات على المستوى المدني، هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فينعكس الأمر بتغلغل النفوذ المدني في الجيش.

من هنا يتضح ان هذا النموذج يفترض تعدد وتنوع حالات اللقاء بين القطاع المدني والعسكري، فيما يتعلق بوجود نفاذية جزئية للحدود بينهما. إضافة إلى هذا، يميل هذا النموذج إلى افراز قطاع وسيط هو بمثابة مؤسسة أمنية، تجري فيه غالبية نقاط الإلتقاء تلك. وتشكل الصناعة الأمنية في إسرائيل التابعة لوزارة الدفاع، أو موجهة من قبلها على الأقل، أحد الأمثلة على هذا(٣٣).

إلا أنه لم يتم في كلتا الحالتين المتقاطبتين لعلاقة الجيش، بالمجتمع، حل التوتر القائم بين القيم السائدة في القطاع العسكري وتلك القائمة في القطاع المدني حلاً كاملاً، هذا رغم أن الخطر الناجم عن وجود مثل هذا التوتر يختلف في النظام الديموقراطي. ففي حال عزل الجيش عن المجتمع يلاحظ نزوع الأول إلى تنمية قيم خاصة به قد تتبلور لتصبح ثقافة فرعية لها أن

تشكل (يوماً) قاعدة لتعزيز التوجهات الانقلابية. هذا في حين تؤدي حالات اللقاء المتعددة التي تحدث في ظروف "الشعب المسلح" إلى بروز ظواهر تتمثل في تأثيرات المؤسسة الأمنية، بعامة والجيش بخاصة على المؤسسات المدنية وبالعكس.

حدود شفافة بين القطاع العسكري والقطاع المدني

تجري العلاقات المتبادلة بين القطاع العسكري والقطاع المدني كما ذكرنا في نقاط تماس عديدة، وذلك على المستويين، الفردي والمؤسساتي(٣٤). أما أبرز نقاط التماس الجارية على المستوى (الفردي) المصغر فهي الخدمة العسكرية استنادا إلى قانون الخدمة الأمنية. ومن اسقاطات الخدمة العسكرية هذه على حياة الفرد نذكر ما يلي:

أ- الاسقاطات الاقتصادية: تؤدي الخدمة النظامية إلى تأجيل الدخول إلى سوق العمل أو إلى تأجيل اكتساب التعليم والمهارات المهنية. إضافة إلى هذا تثقل خدمة الاحتياط على شروط العمل وإمكانيات ترقية الأجيرين بالإضافة إلى تأثيرها على مجريات الإدارة السليمة وأرباح الأعمال الحرة.

ب- تقييدات على حرية الفرد: يخضع المواطن الإسرائيلي بصفته جندي احتياط للأحكام العسكرية، في كل ما يتعلق بخدمته كالمحافظة على السرية والاعتناء بالممتلكات العسكرية الموكلة إليه إلخ... حتى خلال الفترة التي لا يكون فيها مجندا للاحتياط. عدا هذا، يجب على المواطن، بصفته رجل احتياط أن يطلب تصريحاً خاصاً بهدف السفر إلى الخارج إذ يتوجب عليه أن يكون دائم الاستعداد لتلقي أوامر الاستدعاء، وذلك خلال فترة قصيرة نسبياً قبل التجنيد الفعلي. أما في حال التجنيد الطارىء فعليه المثول فوراً حتى لو ادى ذلك إلى تشويش مجرى حياته المدنية.

ج- مجابهة المخاطر: يواجه المواطن الإسرائيلي الذي يقوم بتأدية خدمته العسكرية مخاطر مباشرة ليس خلال فترة الخدمة الاجبارية فحسب، وإنما خلال خدمته في جيش الاحتياط أيضاً.

د- ميزان التعويضات الاجتماعية: وتنطوي الخدمة العسكرية على تعويضات اجتماعية أيضاً، حيث إن الخدمة نفسها تفسح المجال أمام وظائف مختلفة لا تتوفر إلا للمشاركين في الخدمة العسكرية. إضافة إلى ذلك يحصل هؤلاء وعائلاتهم على خدمات اجتماعية لا يحظى بها المواطنون الذين لا يؤدون هذه الخدمة كأبناء الأقلية العربية مثلا. ولعل الاشتراك في مهمة جماعية تحظى بتقدير وطني كتعويض مباشر إنما ينطوي على مكافآت تتمثل في رفع المكانة وفي إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات بما فيها المعلومات السرية. وهنالك إمكانية لاستبدال المكانة العسكرية، ولو بشكل جزئي - بمكانة (مقابلة) في الحياة المدنية. ويحق لأصحاب الرتب العسكرية استخدام رتبهم وتحصيلاتهم المهنية من الجيش في سوق العمل المدني، فهناك من يقوم في حياته المدنية بالإشارة إلى رتبته العسكرية في الاحتياط إلى جانب اسمه وذلك في مناسبات اجتماعية مختلفة. وهكذا تتحول الرتبة العسكرية إلى ما يشبه اللقب المهني الذي يفترض به أن يعكس مكانة الشخص ومؤهلاته.

لا تؤثر نقاط التماس بين القطاع العسكري والقطاع المدني المتعلقة بالخدمة الاجبارية وخدمة الاحتياط على الفرد كمواطن فحسب، بل تؤثر على أنماط أدائه الوظيفي كعسكري ايضا. ويفرض تواجد الأفراد في الخدمة العسكرية والاحتياط بشكل خاص، وإلى حد كبير، منحى الحياة في الجيش. وتمتاز العلاقات بين الضباط ومرؤوسيهم في الجيش الإسرائيلي بليونتها وقلة سلطويتها مقارنة بمعظم الجيوش الأخرى، الأمر الذي ينعكس في أشكال

الطاعة والانضباط إضافة إلى انعكاسه في عملية الترقيات بالمركز والصلاحيات. لم يكن الجيش الإسرائيلي يوماً محافظاً في تشديده على تفاصيل المظهر الخارجي وعلى التحيات العسكرية والطقوس وإذا حصل ذلك فقد كان كالفريضة المؤداة تلقائيا. وقد واجهت جميع محاولات تغيير أنماط هذا السلوك هذه واتباع أسلوب أكثر تشدداً في مظاهر الانضباط الخارجية مصاعب من حيث التنفيذ لدى جنود الاحتياط، الذين كان لوجودهم تأثير على الجنود النظاميين.

ويتجلى احد المظاهر الأخرى لنفاذية الحدود بين الجهاز العسكري والجهاز المدني في مبنى القواعد العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي ومجرى الحياة في هذه القواعد. فباستثناء سلاح الجو الإسرائيلي لا يقيم رجال الطاقم العسكري وعائلاتهم في القواعد العسكرية، إضافة إلى أن الكثير من الجنود يقضي قسماً كبيراً من أوقات فراغه في محيطه المدني. ويساهم صغر مساحة إسرائيل، إضافة إلى غياب الثكنات العسكرية بصورها الدارجة في الجيوش الأخرى في جعل هذا "الوضع" واقعاً. ومن هنا ينبع الاعتماد الضئيل على الجيش في توفير الخدمات الشخصية، ويظهر هذا بوضوح لدى رجال الاحتياط حيث لا يقوم الجيش حتى بتزويدهم بجميع مستلزمات الملبس. وهناك أهمية خاصة للانفتاح الاجتماعي الذي يعيشه جنود الخدمة الدائمة - فبالاضافة إلى عدم إقامة غالبية عائلاتهم في المساكن العسكرية نرى أنهم يقيمون علاقات اجتماعية وثيقة مع أصدقاء خارج إطار الجيش. وينعكس الأمر لدى أصحاب الرتب العليا بوجود علاقات وثيقة بين النخبة العسكرية وبين نخب مجموعات أخرى(٣٥). أما بالنسبة لضباط الخدمة الدائمة فإن مصلحتهم تحتم عليهم إقامة علاقات خارج إطار الجهاز العسكري انطلاقا من منظور "المهنة الثانية" الآتية بعد اعتزال الخدمة العسكرية ولدى وصول هؤلاء الأربعينات من العمر(٣٦).

وبعبارة أخرى: يعود اندماج الجيش الجزئي في الحياة المدنية إلى شمولية التنظيم العسكري الضئيل نسبيا والمنعكس في تقبل الجهاز العسكري وانفتاحه لتأثيرات الجهاز المدني. ولا يقتصر [تأثير] نفاذية الحدود بين الجهازين العسكري والمدني على (نمط) حياة الفرد فقط، فمن ناحية تأثير علاقة الجيش-بالمجتمع عامة هناك أهمية خاصة لنفاذية الحدود على صعيد المؤسسات، حيث إن هذه النفاذية متعلقة بأداء الجهاز الديموقراطي في ظروف يسودها نزاع عنيف ومستمر.

شغلت التعبئة المكثفة للموارد خدمة لأغراض الأمن وتأثير أجهزة الأمن القومي على التشكيلات السياسية المتطورة، بال الكثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، وذلك منذ أن قام هارولد لاسويل بصياغة مصطلح "دولة الثكنات" أو العساكر. وكما هو معروف فقد ادعى لاسويل بأن البروز المتزايد لقضايا الأمن القومي في الأوضاع التي يسودها التوتر الدولي قد يتسبب في تسرب القيم العسكرية للقطاع المدني ومن ثم ظهور نظام يرتكز على "خبراء العنف". لم تثبت التجربة الإسرائيلية الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة تخصيص الموارد للمقتضيات الأمنية وتضخم قضايا الأمن القومي وبين هيمنة خبراء العنف على قطاعات مدنية. فقد حدث في فترة ما أن ارتفع وبشكل بارز حضور القضايا الأمنية، إضافة إلى الارتفاع في المرافق الأمنية، وذلك في آن واحد مع ما حدث من هبوط في هيبة الجيش وتقلص نفوذه في بلورة السياسة الأمنية. فبعد حرب الغفران [اكتوبر ١٩٧٣) ارتفعت ميزانية الأمن من ٢١ - ٢٢٪ من الناتج القومي العام إلى ما يعادل ٣٧-٣٨٪ منه(٣٧). كما انطوى استمرار حرب الاستنزاف على الجبهة السورية على خدمة عسكرية طويلة وعلى ازدياد اهمية قضايا الأمن القومي. مع هذا فقد ازداد النقد العام الموجه للجيش وخصوصا ضد الضباط

الكبار الذين كانوا قد حازوا، حتى ذلك الحين، على حصانة عالية لمنع وقوع تدخلات مدنية في اعتباراتهم. إضافة إلى هذا فقد حددت تلك الفترة ومن جديد أنماط الرقابة المدنية على الجهاز العسكري، التي كانت إحدى اللجان الرسمية (لجنة أغراناط) قد وجدت فيها عيوباً واضحة(٣٨).

كما ذكر سابقا فالتجربة الإسرائيلية تشابه النموذج الذي يطلق عليه في الكتب العلمية اسم "الشعب المسلح" (Nation in Arms) أو شعب بالبزات العسكرية - حسب التعبير الإسرائيلي. ويفترض نموذج "الشعب المسلح" -كما تقدم- وجود حدود إضافة إلى وجود تشكيلة واسعة من نقاط التماس بين القطاع العسكري والقطاع المدني. ونتيجة لهذا، تعادل مظاهر الاندماج الجزئية للجيش في الحياة المدنية، مظاهر "عسكرة" القطاع المدني. ولكن بما ان الحدود غير غائبة تماماً، فإن بإمكاننا تحديد الخط الفاصل بين القطاعين كشريط متقطع(٣٩).

ومن منطلق التحليل المؤسساتي، فإن هناك أهمية خاصة للترتيبات التي تتيح تدخل القطاع العسكري الإسرائيلي -بشكل واسع- في مسألة تشكيل السياسة الخارجية وسياسة الأمن. وتشمل هذه الترتيبات الأمور التالية:

أ- [تقديم] استشارة مهنية: تنعكس الاستعانة بالمشورة المهنية من خلال اشتراك رئيس أركان الجيش ورؤساء الأجنحة في الأركان العامة في الجلسات الحكومية وفي جلسات لجنة الوزراء للقضايا الأمنية. ومن الأمثلة الأخرى على تدخل الجيش في الاعتبارات السياسية هو الاشتراط على الترتيبات السياسية بضرورة الحصول على وجهة نظر عسكرية بخصوص أهميتها الأمنية. وكانت وجهة نظر كهذه قد أثرت على فشل المفاوضات عام ١٩٧١ حول الانسحاب من خط قناة السويس لتمكين فتحها من جديد. وبالمقارنة فقد ضمنت وجهة نظر مهنية

قدمها الجيش للحكومة الموحدة عام ١٩٨٤ أكثرية (داعمة) لخطة الانسحاب المرحلي من جنوب لبنان.

ب- تقييمات الاستخبارات القومية: يكلف جناح الاستخبارات العسكرية في إسرائيل بتقديم تقييمات استخبارية قومية بالنسبة لاحتمالات نشوب الحروب والاستعدادت لها. ولإسرائيل وكالات استخبارات خارج إطار الجهاز العسكري كالموساد والشاباك وقسم الاستقصاءات في وزارة الخارجية. وتعمل هذه الوكالات على جمع المعلومات، وخلافاً لدول أخرى يتم تحليلها وبلورتها ضمن تقديرات استخبارية قومية، في قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي(٤٠). وقد ساهم هذا الاحتكار في تقديم التقديرات الاستخبارية في الفشل المخابراتي الفظيع الذي كان قد حدث عشية حرب أكتوبر، مما حدا بلجنة أغراناط تقديم توصيات بتعزيز أذرع الاستخبارات الأخرى، غير أن تنفيذها كان قد تم بصورة جزئية فقط(٤١).

ج- دبلوماسية عسكرية: بسبب اعتبار الاتصالات المباشرة والعلنية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة جزءاً من الترتيبات العسكرية -كاتفاقات الهدنة ووقف اطلاق النار - كانت هذه تتم بواسطة رجال جيش. وكان الضباط في لجان الهدنة في الخمسينات يعملون في آن واحد، تحت إمرة قسم الهدنة في وزارة الخارجية والأركان العامة في جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد أدى العمل تحت هذه الإمرة المزدوجة إلى حدوث احتكاكات دائمة في موضوع الصلاحيات بين وزير الخارجية وبين وزير الدفاع وقائد الأركان العامة - وكانت الغلبة، في معظم الأحيان، للأخيرين(٤٢).

د- الحكم العسكري: جرت ترتيبات حكم عسكرية في سياقين مختلفين: فحتى عام ١٩٦٦ فرضت إسرائيل الحكم العسكري على السكان العرب في داخلها. أما

بعد عام ١٩٦٧ فتم فرض الحكم العسكري على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان التي احتلت في حزيران عام ١٩٦٧. وقد لعب الحكم العسكري في الحالتين أدوارا سياسية وعسكرية في آن واحد. فقد قام جيش الدفاع باجراء الترتيبات الأمنية في حين تم تحديد السياسة على المستوى المدني. ووقعت هذه السياسة تحت تأثير الاعتبارات المهنية للضباط الذين كانوا يمارسون الحكم الفعلي في منطقة الحكم العسكري(٤٣).

هـ- مبادىء عسكرية تحدد دور السياسة: وتخلق المبادىء العسكرية الجلية منها والخفية - والتخطيطات النابعة عنها اعتبارات لا يمكن لصانعي القرارات السياسية تجاهلها حال اتخاذهم القرارات النهائية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك عقيدة جيش الدفاع الهجومية في سنوات الستينات التي كانت تفترض ضرورة سعي إسرائيل - في نطاق حدود وقف القتال - إلى ما أطلق عليه يغئال ألون "الهجوم الوقائي". فقد كان سلاح الجو مهيئاً لهجوم شامل لإبادة طائرات العدو في ضربة واحدة وهي لا تزال على الأرض. ونتيجة لهذه الاستراتيجية رفضت فكرة امتصاص إسرائيل لهجوم من قبل العدو، لأن تلقي الضربات قد يعرض إمكانية الحسم الإسرائيلي السريع مع نسبة خسائر معقولة للخطر، مما يجعل من غير الممكن لإسرائيل التخلي عنها بسبب اعتمادها على تجنيد الاحتياط. من هنا فلم يكن بمقدور إسرائيل الاستجابة - حتى لو أرادت ذلك - لمطالب كالتي وجهها ديغول لإسرائيل داعياً إياها إلى عدم البدء باطلاق النار. بعد حرب الأيام الستة قامت إسرائيل باستبدال عقيدة "الهجوم الوقائي" بنظرية "الحدود الآمنة" التي منحتها المقدرة على تلقي الهجمات(٤٤).

مبدأ الرقابة على مستوى التنفيذ: ويستند مبدأ التحكم بتنفيذ العمليات العسكرية في جيش الدفاع على التمسك بالهدف بدل التمسك بالمخططات وتوزيع الصلاحيات الخاصة باتخاذ القرارات بشكل يتيح -إلى حد كبير، لأخذ آراء الكوادر التنفيذية بالحسبان(٤٥).

ونتج عن ذلك يمكن تسميتها بـ "التحكم الخياري" وبحسبه يلتزم القائد بتقديم التقارير للمسؤولين عنه حول مجرى الاحداث التي وقعت ضمن نطاق المهمة الملقاة على عاتقه، هذا في حين لا يلتزم عادة بالحصول على تصريح للتعامل مع المستجدات الطارئة في ميدان القتال. وقد لاءمت طريقة القيادة والتحكم الحربية المرنة إحتياجات الجيش القتالية غير أنها غالباً ما كانت تؤدي إلى حدوث عراقيل كتلك التي أثارت سخط ديان في حرب سيناء عام ١٩٥٦، بسبب قيام قائد المنطقة الجنوبية بإدخال اللواء السابع للمعركة في مرحلة مبكرة من القتال، وذلك خلافاً لما تم الاتفاق عليه مع الفرنسيين والإنجليز(٤٦). وشهدت حرب الأيام الستة كذلك أحداثاً ميدانية تسببت في إفشال الخطة المنبثقة عن المستوى السياسي، وذلك حين قام ديان، كوزير للدفاع، بإصدار تعليمات بوقف تقدم الجيش إلى حوالي ٣٠ كم من قناة السويس.

وأدى حسم القرار من قبل الأذرع التنفيذية في مثل هذه الحالات إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية(٤٧). إلا أن المستوى العسكري اوقف في السابق تحقيق أهداف تبناها المستوى السياسي. فقد رفض نائب قائد الأركان العامة يسرائيل طال مثلا تنفيذ "الاقتراح الوزاري" الذي قدمه وزير الدفاع موشي ديان بصدد الاستيلاء على مساحة تقع في منطقة خليج السويس، وذلك بعد وقف اطلاق النار في حرب تشرين (٤٨). وبرز الكثير من الاخفاقات جراء

انعدام ملاءمة مبادىء التحكم التنفيذية المحبذة في الجيش لمستلزمات التحكم السياسي مما يؤدي إلى إمكانية عرقلة العمليات السياسية نتيجة لقرارات ميدانية تم اتخاذها على المستوى العسكري.

ز- عدم وضوح في توزيع الصلاحيات بين المستويين السياسي والعسكري: لم يتم في النظام الإسرائيلي اعتماد وظيفة "القائد الأعلى للقوات المسلحة" وعليه فقد تم إيلاء القيادة العليا للحكومة الإسرائيلية كفريق عمل - بناء على قانون الجيش الأساسي منذ عام ١٩٦٧. وكلفت الحكومة، في الوقت نفسه، وزير الدفاع بقيادة الجيش(٤٩). وحتى سن هذا القانون لم تتطرق التعليمات المعمول بها منذ عام ١٩٤٩في الجيش إلى هذه القضية بصورة مباشرة(٥٠). وقد ادى الاحتكاك إلى سوء تفاهم احيانا بين رؤساء الحكومات ووزراء الدفاع وقادة الأركان، الأمر الذي أثقل على الرقابة المدنية على الجيش. عدا ذلك فقد تلخصت النزعة (العامة) لدى وزراء الدفاع في التعامل مع مناصبهم على أنها تمثل المؤسسة الأمنية أمام الجهاز السياسي وليس العكس. وعليه فقد وجدت لجنة أغراناط أنه من الصواب الا يقتضي منصب وزير الدفاع قيام الوزير باشغال وظيفة قائد أعلى للأركان العامة(٥١).

وقد مهدت الظروف الناجمة عن غياب منصب قائد أعلى للقوات المسلحة والضبابية في توزيع الصلاحيات بين رئيس الحكومة، ووزير الدفاع وقائد الاركان العامة، أرضية خصبة لزيادة تأثير الأركان العامة للجيش على قرارات الحكومة. وبرز مثل هذا النفوذ، وعلى وجه الخصوص، في فترة حكومة شاريت(٥٢) حين شغل ديان منصب قائد الأركان العامة وخلال فترة حكومة ليفي أشكول حين شغل رابين المنصب نفسه (١٩٦٣-١٩٦٧)، في حين برز تأثير وزراء الدفاع حين شغل ديان هذا المنصب في فترة حكومة غولدا مئير

(١٩٦٩-١٩٧٤) وحين شغل شارون المنصب نفسه في فترة حكومة مناحيم بيغن (١٩٨٣-١٩٨٤). ولم يكن هذا الأمر من قبيل الصدفة فقد كان كل من الإثنين رجلاً عسكرياً كبيراً سابقاً. على أي حال، لم يتم اسناد جميع قضايا الأمن لوزارة الدفاع والجيش، إذ بقي مجال التطوير الذري والأمن الداخلي تحت صلاحية رئيس الحكومة. الذي امتنع عن اسناد مجال التطوير الذري الخاص بالمستلزمات العسكرية للجيش، وذلك بناء على الاستراتيجية الحربية المتبعة التي ألزم الجيش بموجبها بتأمين القدرة الدفاعية عن البلاد بواسطة استعمال الوسائل الحربية العادية، في حين أعد التطوير الذري للاستعمال كخيار مستقبلي. مع هذا، فمن الواضح أن رغبة رؤساء الحكومة بوجود رقابة ناجعة على هذا المجال الحساس كانت احد الدوافع لإبقائه ضمن نطاق صلاحيات رئيس الحكومة. ومعروف أن لرئيس الحكومة تأثيراً على سياسة الاستخبارات يمر من خلال المؤسسة المركزية للاستخبارات (الموساد) ومصلحة الأمن العام (الشاباك) الخاضعتين لمجال صلاحية رئيس الحكومة ومسؤوليته. أما تأثير الجيش على جهاز اتخاذ القرارات فكان عرضة لاهتزازات حادة بسبب المنزلة الشخصية لرؤساء الحكومة ووزراء الدفاع وقادة الأركان العامة. ولم يكن هذا سببها الوحيد. وقد برزت هذه الظاهرة بموازاة اتباع نمط التصرف الفردي في نظام الحكم في إسرائيل، حيث يتميز مجال مسؤوليات أصحاب المناصب المختلفة عامة بمرونة تلعب دوراً مهماً في تصميم المنصب ذاته. وهكذا نرى، على سبيل المثال، كيف أن موشيه ديان باعتباره قائد الأركان العامة رأى أن وظيفة وزير الدفاع هي ان يكون الأول ناطقا باسم جيش الدفاع في الجهاز الحاكم أما حين عين لمنصب وزير الدفاع فتصرف كقائد اركان مطلق الصلاحية، كذلك اسحق رابين الذي شغل، في فترات مختلفة، مناصب، قائد الأركان العامة ورئيس حكومة ووزير دفاع عبر، هو الآخر، من خلال مسلكه عن

تصورات ورؤيا مختلفة بالنسبة لتوزيع الصلاحيات في كل من هذه المناصب. فحين شغل منصب قائد أركان عامة مثلا تحت رئاسة ليفي أشكول (الذي كان حينها رئيس حكومة ووزير دفاع) لعب دوراً حاسماً في بناء سياسة الأمن لدرجة إثارة الادعاء بأنه تصرف كوزير دفاع بالفعل. اما حين شغل منصب رئيس الحكومة فقد عارض مرارا رأي وزير الدفاع وقائد الأركان العامة في موضوعات متعلقة بالميزانية ومشتريات الجيش وذلك بناء على ماضيه المهني(٥٣).

وعندما شغل منصب وزير الدفاع في حكومة بيريس أصبح الراسم الأساسي لسياسة الأمن الإسرائيلية، الأمر الذي نجم عن قوة شخصيته السياسية وعن مهنيته الواثقة على حد سواء. أما وزير الدفاع الذي وصل نفوذه حده الأقصى حين شغل هذا المنصب فكان أرئيل شارون الذي جر إسرائيل نحو حرب مدمرة في لبنان قام بتحديد مداها مستغلا في ذلك خبرته المهنية العسكرية التي كانت تفوق تجارب وخبرات أعضاء الحكومة وبضمنهم رئيس الحكومة نفسه(٥٤).

إضافة إلى البعد المتمثل في المزايا الشخصية لرئيس الحكومة، ووزير الدفاع، وقائد الأركان العامة، فقد تحدد توزيع النفوذ بينهم بحسب وجود قنوات اتصال شخصية بين وظيفة رئيس الحكومة ووظيفة وزير الدفاع وخبرة وزراء الدفاع. لقد حظي رؤساء الحكومات الذين شغلوا منصب وزراء دفاع أيضا بصلاحيات واسعة حقا إلا أنهم اعتمدوا مباشرة على مشورة قائد أركان الجيش المهنية (ثلاثة رؤساء الحكومة الذين شغلوا منصب وزير الدفاع (بن غوريون، أشكول وبيغن) افتقروا للخبرات العسكرية. أما وزراء الدفاع من ذوي الخبرات العسكرية فكانوا أكثر ميلا من وزراء الدفاع "المدنيين" للسلوك في مناصبهم مسلك قائد أركان أعلى. هكذا كان مثلا مسلك ديان وشارون وإلى

حد أقل فايتسمن ورابين (لم تنشب في فترة اشغالهم منصب وزير الدفاع حروب كبيرة). أما منصب شارون فقد تحول إلى قضية خلافية في الرأي العام، حيث اتهم باتباع أساليب تلاعبية وتضليلية بهدف التأثير على الحكومة من أجل تبني سياسته، كما اتهم بفرض سلطته على الجيش بصورة أدت إلى تشويش قنوات الاتصال بين الجيش والجهاز الحكومي، مما أدى، حسب رأي النقاد إلى الإخلال بالتوازن المؤسساتي بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري المتمثل بتقسيم الصلاحيات بين وزير الدفاع، رئيس الحكومة وقائد الأركان العامة. وأتهم أيضا باستغلاله لإمكانيات المناورة الناجمة عن التداخل بين القطاع العسكري والقطاع المدني(٥٥).

ح- الجيش كمجموعة ضاغطة: هيأت اقنية التواصل الرسمية وغير الرسمية بين النخبة العسكرية والقيادة السياسية، الأرضية لعمل الجيش كمجموعة ضاغطة في قضايا الأمن القومي أيضا. ومن أبرز الأمثلة على هذا كان نشاط اللوبي العسكري خلال فترة الانتظار عشية حرب الأيام الستة، إذ لم يكتف العسكريون بتوجيه النصح للحكومة عبر الأقنية الرسمية، بل وظفوا علاقاتهم (الشخصية) لإقناع رجال السياسة بضرورة شن الحرب(٥٦).

التوسع الوظيفي للجيش

نشأت حسب قواعد هذه اللعبة ومع مرور السنين، مجالات تخص التشكيلة المدنية اعترف بحق الجيش بالتدخل فيها مقابل مجالات أخرى اعتبر التدخل فيها مرفوضا. وقد شرع تدخل الجيش في كل ما يتعلق بمجال الأمن القومي، بصورة عامة بالمعنى الواسع له بما في ذلك السياسة الخارجية. ومقابل ذلك أعتبرت السياسة الداخلية وسياسة الرفاه الاجتماعي وترتيبات الحكم الديموقراطي مجالات مدنية في صميمها، الأمر الذي ترك السؤال حول الأمور التي يشملها مجال الأمن والأمور التي لا يشملها دون إجابة، فمثلا كانت تطرح بين الحين والآخر قضايا متعلقة بمسألة الرقابة على وسائل الإعلام حيث كان يمكن النظر إليها بمنظار سياسي من ناحية وبمنظار امني من ناحية أخرى. وعلى الرغم من هذا، فلم تقتصر نزعات توسيع مجال الأمن القومي على رجال الجيش بالذات، بل كانت الخلافات حول هذه القضية تدور داخل القطاع المدني نفسه ايضا.

يعود عدم وجود فجوة كبيرة بين مواقف كل من القطاع العسكري والقطاع المدني فيما يتعلق بقواعد اللعبة إلى الإجماع الواسع حول كون المجتمع الإسرائيلي معرضا، وبشكل دائم، لخطر التهديد العسكري. ويستشف من هذه النظرة محاولة إخضاع القضايا الخارجية لمجال الأمن القومي. أما بخصوص العلاقات الخارجية فالتصور المحبب إلى النخب وإلى الرأي العام الإسرائيلي حول هذه العلاقات هو تصور سلطوي في صميمه حيث يولي الاعتبارات الاستراتيجية أولوية قياسا إلى الاعتبارات الدبلوماسية. وعليه يعتبر

العنف وسيلة شرعية من الممكن استعمالها في إطار العلاقات الدولية طالما اتسمت هذه العلاقات بوجود نزاع مستمر. ويؤثر النزاع المستمر على السياسة الداخلية. كما يلاحظ ذلك على العلاقات السكانية بين العرب واليهود على الاقل. ومن الأمثلة على ذلك، الحكم العسكري الذي تم فرضه داخل مناطق سيادة إسرائيل خلال ١٨ عاما إلى أن تم إلغاؤه عام ١٩٦٦. من ناحية اخرى لا نجد اعتراضاً يذكر داخل النخبة العسكرية بالنسبة لسريان القيم الديموقراطية – على عكس القيم السلطوية – على نظم الحكم والإدارة كحرية التعبير وحرية الإبداع الثقافي وحقوق المواطن وحرية التكتل والعمل النقابي. اما بالنسبة للتآكل في هذه المبادىء فهو ناجم – في حال حدوث هذا الامر بالفعل – عن مواقف المجموعات الأيديولوجية الراديكالية الناشطة داخل القطاع المدني وليس عن مواقف القطاع العسكري(٥٧). من هنا يمكننا الاستخلاص بأن التفاذية المتبادلة والحاصلة بين القطاع العسكري والقطاع المدني غير متوازية، إذ يلاحظ –وبكل وضوح– عملية عسكرة القطاع المدني في كل ما يتعلق بمجال الأمن القومي في حين يلاحظ وجود "مدننة" جزئية للمؤسسة العسكرية في مجالات السياسة الداخلية وسياسة الرفاه الاجتماعي. ويمكننا تفحص ظواهر العسكرة في القطاع المدني وظواهر المدننة في القطاع العسكري من خلال توجه "الذهنية العسكرية" Military Mind الرائج لدى الباحثين المهتمين بعلاقات الجيش – بالمجتمع(٥٨). ويصب هذا التوجه في الثقافات الفرعية الشائعة في القطاع العسكري والقطاع المدني، حيث يركز اهتمامه على مسألة "الذهنية" أكثر من اهتمامه بالنظم المؤسساتية. وتنقسم المواصفات التي تتميز بها الـ "الذهنية العسكرية" Military Mind حسب رأي الباحثين إلى قسمين: الأول المزايا المتعلقة بمسألة استخدام العنف كوسيلة للوصول للأهداف المبتغاة خصوصاً في مجال السياسة الخارجية. بينما يشمل القسم الثاني

المواصفات المتعلقة بمسألة الصلاحيات والترقيات في البنية العسكرية الهرمية. ولا يشترط في هذين القسمين ملازمة أحدهما الآخر. فقد تتوافق آراء النخبة العسكرية والمدنية حول شرعية استخدام العنف في إطار العلاقات الدولية من جهة، وحول تقليص مدى السلطوية في الجهاز العسكري ومنع حدوث تسربات من وإلى القطاع المدني من جهة أخرى. فالعقلية المشتركة مدنية في كل ما يتعلق بالديموقراطية، وعسكرية في كل ما يتعلق بالأمن القومي. وعلى الرغم مما ذكر، يلاحظ انخفاض في توجهات "مدننة" القطاع العسكري ووجود دلائل تشير إلى تعزيز وجهة النظر السلطوية – حول كل ما يتعلق بنشاط التنظيم العسكري على الاقل. وحتى نتمكن من تفحص المدلولات المؤسساتية المنطوية على ظاهرة "مدننة" الجيش من ناحية وعسكرة القطاع المدني من ناحية أخرى، فقد نحتاج لإستخدام وجهة نظر التوسع الوظيفي للمؤسسة العسكرية(٥٩). حيث تمكننا وجهة النظر هذه من طرح السؤال حول حدود نطاق الأمن القومي التي يمكن اعتبار التدخل العسكري ضمنها مشروعا. يستطيع "التوسع الوظيفي للمؤسسة العسكرية" أن يظهر بطريقتين مختلفتين ويمكن ضرب الامثلة لتوضيحهما من حياة المجتمع الإسرائيلي. ويمكن أن يأخذ "التوسع الوظيفي" شكل المشاركة في عمل القطاع المدني في مجال وضع السياسة واتخاذ القرار، ويمكن أن يأخذ شكل العمل التنفيذي المباشر في الجيش.

طرأت مع مرور السنين تحولات على المجالات المدنية التي اعتبر تدخل الجيش بها شرعيا، وتحولات أخرى على مدى نشاط الجهاز العسكري نفسه، ولم تكن هذه تحولات باتجاه واحد فقط. إذ تشير بعض التحولات التي طرأت على نقاط التماس بين الجيش والمجتمع، على توسع النشاط (العسكري) في حين تشير تحولات أخرى إلى تقليص هذا النشاط. وأحيانا يؤثر حدث

معين باتجاه توسيع التدخل العسكري في المجال المدني في موضوع معين وباتجاه تقليص هذا التدخل في موضوع آخر. وتشكل حرب الغفران (اكتوبر) أحد الأمثلة البارزة على ذلك. حيث توسع منذ تلك الحرب نشاط الجيش في المجال الاقتصادي. ويقصد بهذا تدخل الجيش في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية إضافة إلى دوره كمنتج ومستهلك للمنتوجات والخدمات. وينعكس التوسع النشاطي هذا - فيما ينعكس - على تضخم ميزانية الأمن حيث ارتفعت هذه الميزانية، كما ذكرنا سابقا، من ٢٢-٢٤٪ إلى ٢٩-٣٨٪ من مجمل الناتج القومي العام.

أما على صعيد علاقات الجيش - بالمجتمع فقد نشأت في هذا السياق بنية عسكرية - صناعية يشارك في بنائها الجيش والجهاز المدني التابع لوزارة الدفاع وهيئات اقتصادية عامة وأخرى خاصة من القطاع المدني(٦٠). من هنا يبرز، انخراط قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي كافة في البنية العسكرية - الصناعية، دون وجود قواعد واضحة إزاء تنظيم وتقسيم وتطوير وإنتاج المعدات الحربية بين القطاعات المختلفة. حيث إن صناعة الطيارات وصواريخ بحر - بحر "جبرائيل" تتم في الصناعة الجوية - وهي بمثابة شركة حكومية، في حين يتم انتاج أصناف أخرى من الأسلحة في الصناعة العسكرية التي تعتبر وحدة مدعومة من قبل وزارة الدفاع. كما ان هناك وحدة أخرى، مدعومة من قبل وزارة الدفاع، تسمى وحدة "رفائيل" - (سلطة تطوير الوسائل الحربية)- والمسؤولة عن تطوير وإنتاج وسائل حربية متطورة. في حين تقع مسؤولية إنتاج دبابة "مركباه" على سلاح الذخيرة والمهمات، كما يتم الحصول على الكثير من المعدات من منتجين يعملون في القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يقوم القطاع العام غير الرسمي والقطاع الخاص أيضاً بإنتاج معدات حربية مختلفة، مثال على ذلك قيام شركة "سولتام"، وهي شركة عمالية، بإنتاج مدافع هاون

وقيام شركات خاصة وعامة بإنتاج معدات حربية الكترونية تستخدم كأسلحة مختلفة(٦١). وبالفعل فقد أدى حجم الإنتاج العسكري الكبير إلى تحويل الصناعة الأمنية إلى أكبر المرافق الصناعية في إسرائيل، حيث تصل نسبة العاملين في هذا المرفق إلى ٤٣٪ - في القطاع الحكومي، و ٥٠٪ في القطاع الهستدروتي و١٠٪ في القطاع الخاص ليصل مجمل العاملين في هذا المرفق إلى ١/٤ (ربع) مجمل العاملين في مجال الصناعة. وتبرز أهمية الإنتاج الأمني على وجه الخصوص في الشركات الإتحادية الضخمة لنرى أن ٧ من بين ٢٠ شركة اتحادية كبيرة في إسرائيل تعتمد وإلى حد كبير على الإنتاج العسكري(٦٢). ويقوم الجيش، إضافة إلى ذلك، بشراء منتوجات غير عسكرية كثيرة من السوق المدنية كالمنتوجات الغذائية والألبسة ومواد البناء مما يجعله في واقع الأمر من أكبر المستهلكين في الإقتصاد (المحلي). تؤثر هذه البنية العسكرية - الصناعية على تركيبة النخب الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس في قيام الشركات التي تزود وزارة الدفاع بالمنتوجات، سواء كانت تابعة للقطاع المدني الخاص أم للعام، بتشغيل عدد كبير من الضباط الكبار المسرحين الذين يكلفون باجراء اتصالات تجارية مع الجهاز الأمني. عدا ذلك ينخرط ضباط مسرحون في عمليات تصدير معدات حربية من إنتاج إسرائيلي تصل نسبتها إلى ما يعادل ٣٥٪ تقريبا من مجمل التصدير الإسرائيلي(٦٣).

مرت الصناعات العسكرية في إسرائيل بمراحل تطور عديدة، حيث عملت في مراحلها الأولى على تزويد الجيش بوسائل حربية بسيطة. إلا أنه حتى في هذه المراحل كانت الصناعات العسكرية قد قامت بتطوير أسلحة خاصة ومتميزة خصوصاً في مجال الأسلحة الخفيفة - كالرشاش اليدوي - "العوزي"، تلتها بندقية "الجليل" التي راجت في الأسواق العالمية. أما في المرحلة الثانية فأخذت الصناعة الأمنية- وعلى رأسها "رفائيل"والصناعة الجوية

الإسرائيلية- بتطوير أدوات حربية أكثر تعقيداً تم إنتاجها في البداية تلبية لطلبات الجيش ثم انتجت بعدها بمبادرة ذاتية. وأدى هذا التطور، وعلى رأسه نمو الصناعة الجوية النمو السريع للصناعة[٦٤]. إلى أن تصبح الصناعات الأمنية أكثر استقلالا في تعاملها مع أهم زبائنها - أي الجيش. ومن أبرز انعكاسات المبادرة الذاتية كانت المحاولات التي قامت بها الصناعة الجوية لتطوير طائرات مقاتلة إسرائيلة. ومرت هذه المحاولات في مراحل عديدة بدءاً من إدخال تحسينات على الطائرات المستعملة، ومروراً بانتاج طائرة "الكفير" - المصممة حسب نموذج الميراج الفرنسية وصولاً إلى مبادرة "لافي" - كطائرة رخيصة في أول الأمر استخدمت لأهداف معينة ومحددة تحولت فيما بعد لطائرة هجومية أكثر اتقانا[٦٥]. وتحولت الصناعة الجوية، في هذه المرحلة، إلى "جماعة ضاغطة" تقوم بتمثيل مصالح أشغال وأعمال مستقلة. وأفرزت محاولات دفع المصالح المستقلة قُدماً - خصوصا في مجال تطوير مشروع "لافي" تضارباً بين احتياجات الجيش حسبما رآها قائد الأركان العامة وبين مصالح الصناعة الجوية، وذلك لغلاء تكاليف انتاجها نسبة إلى بدائلها التي كان بالإمكان الحصول عليها وشرائها من الولايات المتحدة.

إتضح في هذا السياق، عدم قيام حكومة إسرائيل -وبالذات وزارة الدفاع ووزارة المالية- بتطوير آليات رقابة ناجعة على البحث والتطوير اللذين قامت بهما الصناعات الأمنية، مما أدى إلى استثمار ملايين الدولارات في مشروعات لم يكن لها أية مبررات اقتصادية أو عسكرية[٦٦]. وأدى الكشف عن حقيقة هذا الوضع إلى تحويل الصناعة الجوية إلى "مجموعة ضاغطة" بكل معنى الكلمة، وكانت على استعداد حتى إلى التمادي في خطواتها إلى حد التدخل في السياسة الحزبية بهدف تأمين استمرارية مشروع تبين عدم ربحيته. ووصل التمادي في محاولة التأثير على الجهاز السياسي حد التهديد بقيام عمال

الصناعة الجوية بتصويت جماعي وموحد لصالح الليكود فيما لو تبنى المعراخ ومندوبه رابين وزير الدفاع اقتراح قائد الأركان العامة فعملوا على إيقاف المشروع، الأمر الذي حدث بالفعل بناء على قرار الحكومة.

مقابل توسيع النشاط الاقتصادي التابع للجهاز الأمني طرأت في أعقاب حرب تشرين تقليصات على احتكار الجيش للشؤون الاستخبارية والتخطيط الاستراتيجي، حيث أوصت لجنة أغراناط التي كانت قد أجرت تحقيقا حول التقصير المخابراتي عشية يوم الغفران بتعزيز المصالح الاستخبارية المدنية وعلى رأسها قسم الإستقصاءات التابع لوزارة الخارجية[٦٧]. غير أن تنفيذ التوصيات تم بصورة جزئية فقط. وكان لما حدث على صعيد التخطيط الاستراتيجي أهمية خاصة، حيث تم تقسيم الهيئة القائمة بأعمال التخطيط الاستراتيجي، إي جناح التخطيط في قيادة الأركان العامة، ونقل قسم الأمن القومي إلى وزارة الدفاع ليتم إغلاقه فيما بعد - أي بعد حرب لبنان، في حين لم يسترجع الجيش مجال التخطيط الاستراتيجي للأمد البعيد والمنطوي على إشكالات سياسية وأمنية إلى نطاق صلاحياته. أما الفراغ الذي نجم عن إغلاق قسم الأمن القومي فتم اشغاله بواسطة أقسام أخرى تابعة لمكتب رئيس الوزراء[٦٨].

ولا تقل التحولات التي طرأت على الاهتمام المدني العلني بقضايا الأمن القومي أهمية. فقد قامت الجامعات بتأسيس معاهد أبحاث للقضايا الاستراتيجية انبثقت عنها نشاطات واسعة في هذا المجال، مما أدى إلى اتساع نطاق الجدل -بصورة كبيرة- في القضايا الأمنية بما في ذلك الجدل في مسائل عسكرية بحتة.

ووجهت خلال الجدل العلني الدائر، سواء كان ذلك من خلال الندوات أو في الصحف، انتقادات، متكررة للجيش تتعلق بقضايا الانضباط

والنظام، كما وجهت انتقادات على الصعيد التنفيذي العسكري إضافة إلى أخرى تتعلق بوجهات النظر التي تقف وراء تخطيط وبناء القوة العسكرية.

وظهرت، بمرور الوقت، حالات مد وجزر في التوسع الوظيفي برزت في مجالات عمل الجيش الواقعة خارج نطاق الأعمال العسكرية البحتة. وقد تمثل بعضها في التغييرات التي طرأت على حجم نشاطات الجيش التربوية طبقا لميول مختلف وزراء الدفاع ورؤساء الأركان العامة. وحدث أن قام قائد الأركان نفسه باتباع سياسات متناقضة في نطاق أعمال الجيش الثقافية والتربوية. والمثال على ذلك قيام قائد الأركان العامة رفائيل إيتان بتوسيع النشاطات المتمثلة في تعليم الشبيبة المهمشة(٦٩)، في حين تم خلال توليه ذلك المنصب تقليص الفعاليات الثقافية والترفيهية في الجيش إلى حد إلغاء الجوقات العسكرية. ومن التقليصات الأخرى البارزة كانت تلك التي أصابت نشاطات الجيش التربوية خارج نطاق صفوفه، وتضررت منها بالذات الفعاليات شبه العسكرية مثل "الجدناع" (كتائب الشبيبة العبرية) التي شكلت في سنوات الخمسينات والستينات ما هو بمثابة بديل لحركة شبيبة كانت تقع تحت إشراف الجيش، وتقوم باجراء تدريبات عسكرية تحضيرية للصفوف الثانوية. وتم بعد تقليص أعمال الجيش هذه ونقل العديد من الأدوار التي قام بها إلى وزارة التربية والتعليم إلى حد إنسحاب كلي من العمل في أوساط شبيبة الشرائح الميسورة(٧٠).

وعلى العكس من هذا فقد وسع الجيش من نشاطه المتمثل بمنح الطلاب الممتازين الذين يدرسون خلال فترة خدمتهم العسكرية ثقافة جامعة مقابل أن يطيل هؤلاء -بعد إنهاء تعليمهم الجامعي- خدمتهم العسكرية، وذلك ضمن نطاق الخدمة النظامية وفي مجال مؤهلاتهم الجامعية.

ويشكل مجال وسائل الإعلام الجماهيرية أحد نقاط التماس الحساسة جدا من الناحية السياسية بين القطاع العسكري والمدني. وقد انعكس الاتجاه العام في سنوات الخمسينات والستينات في التوجه المتمثل بتوسيع النشاط العسكري حيث نرى أن هناك إذاعة عسكرية (يطلق عليها اسم جلي تساهل)، ودار نشر تابعة للجيش، وفعاليات الناطق بلسان الجيش، إضافة إلى قيام الجوقات العسكرية بعروض حتى أمام المواطنين، كانت جميعها تعكس حجم نشاطات الجيش الإعلامية التي وجهت -إلى حد بعيد- للسوق المدنية. وشهدت سنوات السبعينات والثمانينات تقليصات في حجم ووزن هذه النشاطات مقارنة بنظيرتها المدنية.

ويمكننا تفسير هذه الظاهرة المتمثلة في الحد من فعاليات الجيش على ضوء التقليص في الميزانيات، من ناحية، أما من الناحية الأخرى فقد يعزى الأمر إلى هبوط في هيبة الجيش وفي الإجماع القومي العام بالنسبة للمسائل الأمنية. لقد ولد الانخفاض في الإجماع القومي العام حساسيات خاصة بالنسبة للمدلولات المنطوية على أعمال الجيش الإعلامية في وسائل الإعلام التابعة له، مما أدى إلى حدوث تعتيمات على فحوى هذه المدلولات. كذلك، أدى التآكل الذي أصاب الإجماع العام حول القضايا الأمنية وظهور جدالات علنية حول شؤون الجيش والأمن إلى الحد من تدخلات المؤسسة الأمنية في مجال الإعلام التي تتم بواسطة "الرقابة العسكرية". وتعمل الرقابة بموجب قواعد تقبل بشرعية تدخل الرقيب بالقضايا الأمنية بينما لا تعترف بشرعية تدخله في المسائل السياسية. وتقبل المؤسسة الأمنية والصحافة -على حد سواء- بهذه القواعد، على الرغم من أن القوانين الإنتدابية تتيح للمؤسسة الأمنية التدخل من خلال جهاز الرقابة في كل ما قد يمس بسلامة الجمهور، بما في ذلك التدخل بالأمور السياسية. ورغم التقبل الاساسي لقواعد عمل الرقابة العسكرية،

إلا أن خلافات كثيرة نشبت بين الرقابة والصحافة حول قضايا عديدة كانت المؤسسة الأمنية قد عرفتها بأنها أمنية في حين ارتأت الصحافة تعريفها على أنها قضايا سياسية في صميمها. والمثال على ذلك، ما حدث في الستينات حين منعت الرقابة نشر تفاصيل الإخفاق المخابراتي الذي تولد عنه (ما سمي) بقضية لافون.* وكان الجدل حول هذه القضية قد دار في الصحف التي استخدمت في ذلك لغة الرموز ومصطلحات "كالورطة" للدلالة على الحدث نفسه، وأخرى "كالشخص الثالث"، و"الضابط الكبير"، و"الرجل" وغيرها للدلالة على الشخصيات المركزية في القضية. ونجم عن ذلك وضع غير معقول تمثل في وقوع الجهاز السياسي في أزمة عميقة أدت إلى سقوط الحكومة وعقد انتخابات جديدة للكنيست. وكانت جميع هذه الأمور قد حدثت دون أن يتم إعلام الجمهور -بشكل رسمي- بواقع ما حدث، هذا على الرغم من نشر تفاصيل القضية في الصحافة في الخارج(٧١). وأدت الخلافات عادة إلى التليين من مواقف الرقابة نتيجة للضغط الذي مارسته الصحافة. وتم في سنوات الستينات تصحيح الإتفاق بين الجيش والصحافة الذي تعمل بموجبه الرقابة العسكرية(٧٢). إلا أن الوضع الجديد لم يرق هو الآخر للصحافة (الأمر الذي انعكس) في توسيع نطاق مناوراتها بالنسبة لنشر معلومات لا ترغب المؤسسة الأمنية بنشرها مما اضطر الرقابة إلى التسليم بالواقع (الجديد) المتمثل في

* قضية لافون: هي قضية مجموعة من رجال المخابرات الإسرائيلية التي عملت في مصر. تلقت هذه المجموعة في سنة ١٩٥٤ امراً بوضع قنابل في مرافق مختلفة في مدينة القاهرة وبضمنها السفارة الأمريكية هناك، بهدف الإساءة إلى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ضبطت هذه المجموعة ونفذ بأعضائها حكم الاعدام. ثار نقاش داخل إسرائيل، استمر عشر سنوات، تضمنته الخلافات والاتهامات بين الأوساط المعنية. وتقرر في الستينات القاء مسؤولية ذلك الامر على لافون الذي كان وزير دفاع في حينه.

الهبوط الذي طرأ على انصياع الصحافة. وانعكست هذه الظاهرة كذلك في التآكل الذي أصاب مكانة لجنة محرري الصحف اليومية التي كانت تشكل في سنوات الخمسينات والستينات أداة في يد المؤسسة الأمنية، وبشكل خاص بيد المؤسسة العسكرية، تستخدمها لإرشاد الصحف ولإقناعها بوجوب ممارسة تقييدات طوعية إضافة إلى تقييدات الرقابة العسكرية عليها(٧٣). ووصل توجه الصحف النقدي واستعدادها لعصيان كلمة الجيش حده الأقصى خلال حرب لبنان حين تحول المراسلون العسكريون إلى رأس حربة النقد حول أهداف الحرب وطرق إداراتها. هكذا أخذت تضعف تدريجياً المراقبة المتشددة التي نجمت عن الجو السلطوي المتشدد الذي ساد خلال فترة بن غوريون حول تعامل وسائل الإعلام مع قضايا الأمن القومي. وشهدت المسيرة الليبرالية التي كانت قد بدأت في سنوات الستينات توسعاً نجم عن زعزعة الثقة باعتبارات جهاز الأمن بعد حرب الغفران (تشرين).

حدثت تحولات إذاً في الحدود المتقطعة القائمة بين القطاعين المدني والعسكري ظهرت في نسبة النفاذية في المقاطع المختلفة، حيث أصبحت بعض هذه المقاطع أكثر نفاذية في حين قلت النفاذية في مقاطع أخرى إلى حد ظهور تحولات دورية - يمكننا تشبيهها بحركة البندول تارة تتجه نحو وضع تكون الغلبة فيه للسيطرة المدنية وتارة نحو وضع تكون الغلبة فيه للسيطرة العسكرية. على أي حال، فقد بانت على مر السنين عملية واضحة تميزت بظهور تشكيلة واسعة من نقاط التماس بين الجهاز المدني والجهاز العسكري نجمت عن الزيادة في تخصيص الموارد للجهاز الأمني وتنويع مجالات عمله، وجرت جميع هذه العمليات ضمن نطاق كانت "قواعد اللعبة" فيه مقبولة - بشكل أو بآخر- على النخبة المدنية والنخبة العسكرية وعلى الرأي العام المدني كذلك. ويمكننا تعريف نظام المعايير الذي تبلور في هذا السياق

بالثقافة الأمنية – السياسية السائدة في إسرائيل والتي لم تقم لها معارضة خلال سنين طويلة. ولم ترتفع أصوات المعارضة القوية ضد هذه المعايير او جزء منها الا بعد ما حل بالإجماع القومي من ضعف، وبعد الهبوط في هيبة المؤسسة الأمنية في أعقاب حرب الغفران وحرب لبنان. وانعكس ذلك في المطالبة بتعزيز الرقابة المؤسساتية الرسمية على الجهاز الأمني. وكان يغئال يدين – قائد الأركان العامة السابق، الذي أصبح في السبعينات شخصية سياسية أبرز ممثلي هذا التوجه. وقد أثرت وجهة نظر يدين هذه على استنتاجات لجنة أغراناط التي قامت الكنيست في أعقابها بسن قانون الجيش الأساسي(٧٤). وطرحت اقتراحات حول إقامة مجلس قومي تولى إليه آليات ملائمة تمكنه من تفحص الاقتراحات المقدمة إليه من المستوى المهني. ووجهت هذه الاقتراحات بمعارضة عللت بالإدعاء بأن إقامة مثل هذا المجلس ستتسبب في حصول تعقيدات إضافية لن يكون بمقدورها حل الإشكالات الناجمة في أساسها عن العلاقة القائمة بين القطاع المدني والقطاع العسكري(٧٥). ومقابل العديد من المطالبين بإجراء إصلاحات ضمن إطار "قواعد لعبة" الثقافة الأمنية – السياسية، اعترضت قلة قليلة فقط على هذه القواعد من أساسها. وكان أبرز هذه المعارضات يتخذ شكل مناداة باتباع سياسة أمنية يسودها مبدأ "دولة الثكنات" كما وصفها لاسويل. وكان من أبرز المنادين باتباع هذه السياسة، قائد سلاح الجو السابق اللواء (احتياطي) بنيامين بيلد، الذي عرف الوضع القائم الذي ما تزال تقوم فيه شروط الديموقراطية الليبرالية في ظروف يسودها نزاع عنيف، بأنه حالة من انفصام الشخصية (الشيزوفرينيا). وكمثال على حالة الشيزوفرينيا، هذه تناول بيلد الوضع الذي ساد أيام حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠، حيث

عرضت في تل-أبيب مسرحيات نصيرة للسلام في حين كانت تدور في الوقت نفسه في منطقة قناة السويس معركة متواصلة يسقط فيها ضحايا كل يوم تقريبا*. وكانت خلاصة هذا النقد بأن على إسرائيل أن تحدد أهدافها الاستراتيجية وتنفذها مستخدمة لهذا الغرض قوتها العسكرية دون أخذ إعتبارات الإجماع العام أو مسألة التعددية السياسية والأيديولوجية بالحسبان. وعكست اقوال سكرتير الهستدروت السابق يتسحاق بن أهرون رأياً مناقضاً، حيث ادعى بأن القتال في قناة السويس يجري لكي يمكن الجبهة الداخلية من الإستمرار في حياتها الاعتيادية بما في ذلك ممارسة حرية التعبير وحرية الإضراب. وبعبارة أخرى، ينص موقف بن -أهرون الذي يعكس التوجه السائد في إسرائيل- على أن حالة الشيزوفرينيا التي يصفها النقاد ليست إلا تعبيراً عن العمل السليم الذي يقوم به مجتمع معافى.

وقد تم تحديد تأثير النزاع على عمل المؤسسات الاجتماعية والسياسية وعلى حياة الفرد اليومية من خلال تشكيل تدابير مؤسساتية، تتيح انتقالاً سليماً من حالات اعتيادية لحالات الطوارئ، والعودة من هذه الحالات دون الوقوع في أية أزمات. وعرف أحد باحثي المجتمع الإسرائيلي هذه السمة التي تميز الجهاز الاجتماعي الإسرائيلي بأنها "مهلة إجتماعية"، حيث قال:

"يتغير الجهاز الاجتماعي (في حالة حرب) من وضع تكثر فيه الأهداف التي يناقض أحدها الآخر كما هو الحال في المجتمعات المنفتحة والحديثة، إلى وضع لا يوجد به سوى هدفين أساسيين. وتتم تعبئة غالبية المرافق الاجتماعية (القوى البشرية والموارد المادية) لصالح الهدف الأساس، الذي ينظر اليه باعتباره هدفا ذا أهمية عظمى لاستمرار الجماعة. أما الهدف المكمل

* المقصود هنا أحداث حرب الاستنزاف.

الثاني فهو المحافظة على النظام بشكل يتيح له العودة إلى الوضع السابق بسرعة فائقة، مقابل أبسط ثمن ممكن وذلك بعد تحقيق الهدف الأساس، وعليه ففكرة المهلة الإجتماعية تناقض كليا فكرة التغيير الاجتماعي، وخصوصاً حين تكون المهلة الاجتماعية مؤقتة وموجهة منذ بدايتها إلى العودة إلى الوضع الاجتماعي السابق حينما يصبح الأمر ممكناً"(٧٦).

بعبارة أخرى، فقد أسس المجتمع الإسرائيلي تدابير بخصوص تعليق الأعمال والفعاليات الاجتماعية خلال فترة الطوارىء، وذلك في حال حدوث تغيير على سلم الأولويات الاجتماعية عند الانتقال من حالة الحرب الراقدة إلى حالة اندلاع هذه الحرب. وتفوق أهمية هذه الظاهرة أهمية التعبئة البشرية وتعبئة المرافق من أجل إدارة الحرب. ولا يقتصر الأمر على توسيع القطاع العسكري مقابل تقليص القطاع المدني بشكل جدي، بل يشمل الأمر حدوث تغيرات في أنماط نشاط القطاع المدني الذي يتأقلم لوضع الطوارىء دون فقدان المقدرة على العودة إلى أنماط النشاط الاعتيادي في أيام السلم.

وتنقسم تدابير الإنتقال من حالات الهدوء إلى حالات الطوارىء إلى قسمين - فهناك ترتيبات إمدادية (لوجستيه) تضمن استمرارية الاقتصاد والخدمات خلال أيام الحرب، وترتيبات موجهة لملائمة نظام المكافآت الاجتماعية للمتغيرات التي طرأت على مراكز الوظائف والأعمال المختلفة. وفي حين تفهم آنية الترتيبات من النوع الأول ضمناً، تؤدي التدابير من النوع الثاني إلى حدوث إشكال يتعلق بمسألة تثبيت المتغيرات التي طرأت على المكانات الاجتماعية الناجمة عن هذه التدابير. ويمكن تحقيق هذا الهدف بناء على أسلوب "المهلة الاجتماعية"، من خلال جهد مؤقت يتم بواسطته رفع مكانة بعض الوظائف الاجتماعية التي تساهم في المجهود الجماعي على ألا

تضفي أية شرعية على ديمومة هذه التحسينات الاجتماعية. ويقصد بهذا تلك الشريحة التي تمارس أعمالا غير أعمالها في حالات الطوارىء. أما بالنسبة للضباط المحترفين -وخصوصا الكبار منهم- فقد أتاحت لهم الحرب فرصة حيازة سمعة تحولت إلى عامل ثابت في تحديد مراكزهم الاجتماعية والشخصية.

قد يفهم من طريقة "المهلة الاجتماعية" - بأنه، ومقابل تحديد نطاق أعمال المؤسسة الحاكمة في فترات الهدوء، هنالك ترتيبات لتحديد الشروط والوقت الملائم لتغليب الاعتبارات الأمنية. ويتوخى من تأثيرات هذين النوعين الخاصين بتحديد نطاق العمل - أي تحديد نطاق العمل المؤسسي وتحديد الفترة الزمنية - المحافظة، قدر الإمكان، على عمل المجتمع السليم في ظروف يسودها صراع مستديم. ويمكن في فترات الهدوء الحفاظ على نشاط المجتمع العادي، وذلك بواسطة التمييز (الواضح) بين مجال الأمن والمجالات الأخرى. ومع أن توسعاً قد يطرأ على مجال الأمن القومي غير أن آنية هذا التوسع جلية.

تسييس الجيش

لا تقتصر نفاذية الحدود على المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية، فإلى جانب تدخل الجيش في بناء سياسة الأمن برزت، في فترات مختلفة، مظاهر تمثلت في تغلغل السياسة الحزبية داخل إطار الجيش. وقد شكلت خطورة تسييس الجيش ووسائل منعه، إحدى المسائل التي شغلت بال الجهاز السياسي الإسرائيلي في مراحل الانتقال من فترة اليشوف-الاستيطان وحتى إقامة الدولة. وقد اهتمت تعليمات الجيش بالتشديد على واجب "تقديم يمين الولاء لدولة إسرائيل، لدستورها ولحكومتها المفوضة"(٧٧). وتهدف الإشارة الواضحة "للسلطات المفوضة" إلى منع حدوث تدخلات حزبية في الجهاز العسكري بسبب صلات رجال الجيش بالحركات والأحزاب السياسية. وتعود جذور هذه الصلات للتقاليد التي سادت خلال فترة اليشوف. وقد انطوى تطبيق هذا المبدأ على حدوث أزمتين سياسيتين حادتين في الأشهر الأولى لتأسيس الدولة، هما: أزمة "ألطلينا"، والأزمة التي دارت حول قضية حل قيادة البلماح (كتائب الكوماندو التابعة لجيش الهاغاناة الذي كان قائماً قبل قيام الدولة ثم انصهر في الجيش بعد ذلك).

ودل إغراق سفينة ألطلينا بناء على أوامر بن غوريون الموجهة لوحدة المدفعية باطلاق النار عليها، على حزم قراره بمنع أية مظاهر من الاستقلالية التنظيمية السياسية في صفوف الجيش الإسرائيلي(٧٨). وبعد اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت في مدينة القدس جردت وحدات الإيتسل والليحي في المدينة من سلاحها(٧٩). وعكست قضية ألطلينا مخاوف بن غوروين

والحكومة الإسرائيلية من (إمكانية) تغلغل السياسة إلى الجيش، الأمر الذي قد ينجم عن دمج تنظيمات خارجية في صفوفه. وقد أعتبر خطر هذا الأمر عظيماً، نتيجة لما مثلته هذه التنظيمات من تقاليد عريقة في رفض الإذعان لمؤسسات اليشوف المنظم.

أما الأزمة الثانية فقد اختلفت جوهرياً عن أزمة "الطلينا"، وتمحورت حول تدخل أجسام سياسية في أمور الجيش. ودار الخلاف هنا حول وحدة عسكرية شكلت جزءاً لا يتجزأ من تنظيم "الهاغاناه" الذي يخضع لسيادة جيش الدفاع وحكومة إسرائيل. كان "البلماح"* بهذه الصفة خاضعاً لسيطرة المؤسسات القومية، كما استمر في كونه خاضعاً تماماً لجيش الدفاع والحكومة الإسرائيلية. ولكن بالرغم من ذلك فقد حظي "البلماح"* باستقلالية تنظيمية ضمن إطار الجيش انعكست بوجود قيادة منفصلة تعالج قضايا التدريبات والإمدادات والقوى البشرية(٨٠). عدا هذا فقد لوحظ وجود صلات وعلاقات غير رسمية بين "البلماح" والحركة الكيبوتسية ، وبخاصة الكيبوتس الموحد الذي كانت الغلبة فيه لرجال المبام من كتلة أحدوت هعبوداه.

وأدى دمج المصالح الحزبية بوجهات النظر الأيديولوجية - الرسمية بين غوريون إلى حل قيادة البلماح وبعدها - مع بداية التسريح الجماهيري من الجيش في نهاية ١٩٤٩ - إلى حل ألويته كذلك. وفي حين علل بن غوريون حل قيادة البلماح بمبدأ عدم تسييس الجيش، حاول خصومه من اليسار منع هذا الحل أو تأجيله على الأقل، معتمدين في هذا على خاصية

* ازمة الطلينا.....
* البلماح هو...

البلماح الذي كان بمثابة قوة تطوعية تعتمد على تراث حركة العمل الإسرائيلية(٨١).

لم يؤد حل الوحدات العسكرية ذات النزعات الحزبية إلى القضاء على مظاهر التسييس كافة، حيث إن بن غوريون نفسه كان قد اتبع أسلوبا يعتمد على معايير سياسية خاصة عند قيامه بترقية ضباط كبار داخل الجيش، إذ وضعت تقييدات على ترقية أعضاء التنظيمات الاقتصادية سابقا، وكذلك على ترقية أعضاء "البلماح" سابقاً المتعاطفين مع المبام. وأدى البلماح والنزاع حول ذلك إلى موجة من الاستقالات قدمها الضباط ذوو العلاقة بالمبام ومن بينهم بعض قادة جيش الدفاع البارزين الذين كانوا قد خدموا خلال حرب ١٩٤٨. وساهم بن غوريون نفسه في هذه العملية حين قام بنقل بعض الضباط الكبار المنتمين لتلك الحركات من وظائفهم وعلى رأسهم يغئال ألون، الذي شغل منصب قائد المنطقة الجنوبية، وقد استبدل بموشيه ديان(٨٢).

وانعكس تدخل السياسة في صفوف الجيش أيضاً في مشاركة ضباط في الخدمة العسكرية الفعلية في نشاطات حزبية. ووصلت هذه الظاهرة أقصاها حين قام بعض الضباط في الخدمة الفعلية بترشيح أنفسهم لانتخابات الكنيست الأولى(٨٣). والمثال على هذا ترشيح يغئال ألون، وموشيه كرمل وشمعون أبيدان في قوائم المبام وموشيه ديان في قائمة المباي. غير أنه كانت لهذه الظاهرة مبررات - فقد أجريت الانتخابات قبل بدء التسريحات من الجيش بانتهاء الحرب، إضافة إلى أن القادة الكبار كانوا بمثابة مجندين وليسوا ضباط جيش محترفين. ولم تتكرر هذه الظاهرة بعد ذلك بل ومنعت بشكل واضح في قانون الكنيست الأساسي. بالمقابل فقد سمحت أوامر قيادة الأركان العامة بعضوية الضباط في الأحزاب (على أن تكون) هذه مجرد عضوية سلبية. أما

الأحزاب -وعلى رأسها حزب العمل والحركة الاستيطانية- فقد عملت من ناحيتها على تعزيز الروابط الحركية بينها وبين ضباط الجيش النظامي المنتمين إلى صفوفها. وقد أقيمت لهذا الغرض في الحركات الاستيطانية أقسام خاصة للاعتناء بالمجندين. أما الأحزاب فقد أقامت على فترات مختلفة دوائر معلومات تم بواسطتها الحفاظ على العلاقات بينها وبين الضباط المنتمين إليها(٨٤). عبرت ظواهر التسييس في الجيش عن نفسها بصورتين: الأولى: إدخال اعتبارات حزبية في عملية ترقية الضباط، والثانية: وجود أقنية اتصالات ذات طابع حزبي بين ضباط محترفين وبين رجال السياسة. واعترى الظاهرة الأولى ضعف خلال فترة ليفي أشكول لدى إشغاله منصب رئيس الوزراء ومنصب وزير الدفاع (١٩٦٣-١٩٦٧) حين أزيلت الحواجز أمام ترقيات من خدم سابقاً في البلماح وفي الأيتسل. مع هذا، فقد ظلت الاعتبارات السياسية - وإن لم تكن سياسة حزبية بالضرورة- تلعب دوراً في تعيين أصحاب المناصب العالمية في الجيش - كقائد الأركان العامة، وقائد قسم العمليات (في الأركان العامة). ورئيس شعبة الاستخبارات (في الجيش) ورئيس شعبة القوى البشرية. وأعتبر وجود مثل هذه الاعتبارات أمراً محتماً وذلك بحكم انخراط الجيش في تخطيط سياسة الأمن والسياسة الخارجية. من هذا المنطلق، لم تقتصر هذه الاعتبارات على الروابط والصلات السياسية الحزبية وحسب، بل تأثرت كذلك بالخلفية الاجتماعية - الفكرية المشتركة لضباط الجيش ولواضعي القرارات، وتقارب وجهات النظر بينهم في مسائل الأمن القومي.

وتولد، على ضوء هذا، في الستينات نهجان بارزان حاول كل منهما أن يترك أثره على سياسة الأمن، أما النهج الأول فكان نهج رجال بن غوريون وأبرزهم موشيه ديان وشمعون بيريس، بينما كان الثاني نهج مقربي أحدوت هعبوداه وكان على رأسهم يسرائيل غليلي ويغئال آلون. ومن أبرز المنتمين

إلى النهج الأول من الضباط العاملين في الخدمة الفعلية كان هؤلاء الذين شغلوا مناصب قادة الأركان العامة في نهاية الخمسينات وبداية الستينات - أي كل من حاييم لاسكوف وتسفي تسور، أما قادة أركان منتصف الستينات وبداية السبعينات - أي اسحاق رابين، ودافيد العازار، وحاييم بارليف، فقد انتموا إلى النهج الثاني. وكان للسياسة الداخلية في سنوات الستينات والسبعينات تأثير كبير على مكانة النهجين داخل المؤسسة السياسية، إذ مهدت استقالة بن غوريون عام ١٩٦٣، والتحالف الذي إنعقد بين قدماء مباي ورجال أحدوت هعبودا، الطريق أمام تعيين ضباط من مقربي جليلي وآلون لمنصب قائد الأركان العامة. وقد انتمت غالبية المقربين لديان وبيريس إلى حزب رافي الذي انفصل عن مباي(٨٥). بعد تأسيس حزب العمل عام ١٩٦٨ بمشاركة كل من مباي ورافي وأحدوت هعبودا، عمل على خلق نوع من التوازن بين المنصبين المركزيين في جهاز الأمن - حيث شغل ديان منصب وزير الدفاع في حين شغل الضباط المحسوبون على نهج جليلي وآلون وحاييم بارليف ودافيد العازار منصب قائد الأركان العامة. إضافة إلى العلاقات الشخصية والسياسية كانت هناك خلافات في وجهات النظر الأمنية وخصوصا بالنسبة للخيار الذري. ففي حين أيد نهج بن غوريون تخصيص اعتمادات كبيرة لإقامة بنية تحتية تمكن إسرائيل يوما من التزود بالأسلحة النووية(٨٦) كان النهج الثاني يفضل التشديد على قوة إسرائيل العسكرية التقليدية بحيث تعتمد هذه على ما أطلق عليه يغئال آلون تسمية "الضربة الواقية"(٨٧). أما على الصعيد السياسي - الدولي فقد نادى نهج بن غوريون بتعزيز العلاقات الدولية مع دول أوروبا وعلى رأسها فرنسا في حين آثر تحالف قدماء مباي ورجال أحدوت هعبوداه تعزيز العلاقات السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة(٨٨). وأخذت هذه الاختلافات

في المواقف بين النهجين تتلاشى خلال السبعينات في حين بقيت شبكات العلاقات الشخصية بدون تغيير.

وانعكس أحد المظاهر الإضافية لارتباطات وعلاقات الضباط الكبار بالمؤسسة السياسية في تولي هؤلاء مناصب تمثيل وقيادة في الاحزاب بعد اعتزالهم الجيش. وكان أول هؤلاء قادة إعتزلوا الجيش في سنوات الخمسينات مثل: يغئال ألون، وموشيه كرمل، وموشيه ديان. ثم تجددت هذه الظاهرة بعد انقطاع قصير في أعقاب علو شأن وهيبة ضباط الجيش الإسرائيلي خلال حرب الأيام الستة، حيث بدأت، بعد هذه الحرب، منافسات بين الأحزاب المختلفة على استيعاب ضباط كبار في صفوفها. أما الأحزاب -التي لم تقم حتى ذلك الوقت بإدخال ضباط كبار إلى قيادتها- فبدأت تفعل ذلك باجراء اتصالات مع ضباط بارزين وتعيينهم في مناصب سياسية مهمة بعد تسريحهم مباشرة. ومن أبرز هذه الحالات كان عيزر فايتسمن - قائد قسم العمليات في الأركان وقائد سلاح الجو الذي تم تعيينه وزيراً من قبل حكومة الحيروت بعد ٢٤ ساعة من تسريحة من الجيش(٨٩). كذلك انضم ضابطان كبيران آخران - الأول شلومو لاهاط والثاني آريك شارون - إلى صفوف الحزب الليبرالي، فرشح الأول من قبل هذا الحزب لرئاسة بلدية تل - أبيب، بينما انتقل الثاني في نهاية الأمر لحركة الحيروت وذلك بعد أن ترأس عام ١٩٧٧ قائمة تحت اسم شلوموتسيون. أما حزب العمل فقد استمر هو الآخر باستيعاب ضباط كبار لحزبه اضافة إلى قيامه بدمج ثلاثة رؤساء أركان سابقين في قيادته: اسحاق رابين، وحاييم بارليف، ومردخاي غور. وكان أحد هؤلاء وهو إسحق رابين أول رئيس لحكومة إسرائيل يأتي من صفوف الضباط الكبار(٩٠). وبرزت نسبة عالية من الضباط الكبار في الحركة الديموقراطية للتغيير (داش)، التي ظهرت لأول مرة، وبنجاح باهر، في إنتخابات ١٩٧٧، الا أنها انحلت فيما بعد. وبرز في قيادة هذه الحركة

يغئال يدين قائد الأركان السابق والجنرالات (احتياط): مئير عميت، ومئير زوريع وأهرون يريف. كما برز دور الضباط الاحتياطيين الكبار في الأحزاب الصغيرة أيضا، وكان ذلك في مجموعة الأحزاب اليمينية الصقورية والأحزاب اليسارية الحمائمية على حد سواء. إذ أصبح قائد الأركان السابق رفائيل إيتان والعقيد (احتياطي) يوبال نئمان قائدين في حزب هتحياه - الحزب القومي الراديكالي في حين انتمى ماتي بيليد، ومئير بعيل، وران كوهين، ومردخاي بار - أون، وعلى فترات مختلفة، إلى مجموعة الحمائم. ولعل حالة - اللواء (احتياطي) ماتي بيليد كانت ابرز هذه الحالات فقد انتخب في عام ١٩٨٤ للكنيست ممثلاً للقائمة التقدمية للسلام والمساواة التي كانت غالبية مصوتيها ونشيطيها من العرب. أما برنامجها السياسي فكان ينادي بإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وتدل نزعة الأحزاب الأيديولوجية في أطراف الخارطة السياسية إلى تعيين ضباط ضمن قوائم مرشحيها للكنيست على أن الأحزاب الصغيرة أيضا تعتبر تعيين الضباط الكبار وسيلة للحصول على شرعية جماهيرية، إضافة إلى أن الاستعانة بسمعة الجيش كممثل للالتزام تجاه الأمن القومي يشكل عنصراً جذاباً. ويدل توزيع من تم استيعابه من الضباط في الجهاز السياسي على مختلف توجهاته على أن الضباط الكبار في الجيش الإسرائيلي لا يشكلون زمرة أيديولوجية متجانسة. إضافة إلى أن هذا التوزيع لا يعكس الخارطة السياسية المدنية بصورة دقيقة إلا أنه لا ينطوي على توجه واضح - لليمين او اليسار. وعلى غرار الخارطة السياسية المدنية، فالغلبة هي للضباط المنتمين للأحزاب الكبيرة مع وجود دلائل تشير إلى أفضلية نسبية لحزب العمل(٩١). أما الأحزاب الوحيدة التي لا تشهد قيادتها أي تمثيل للضباط الكبار فهي الأحزاب الدينية.

وقد انطوى دمج هؤلاء الضباط في مناصب قيادية سياسية على أبعاد دستورية. حيث واصل هؤلاء وبحكم تعيينات الطوارىء إشغال مناصب قيادية عليا خلال فترات الحرب. وبرز منهم خلال حرب تشرين أرئيل شارون بمنصب قائد فرقة عسكرية لعبت دوراً أساسياً في جبهة قناة السويس، وكذلك وزير الصناعة والتجارة وقائد الأركان سابقاً حاييم بارليف، حيث تم استدعاؤه في ذروة الحرب لكي يأخذ على عاتقه مسؤولية إدارة الحرب في الجبهة الجنوبية. وولد انتماء بارليف لحزب المعراخ الحاكم من جهة وطموحات شارون داخل حزب الليكود المعارض من جهة أخرى حالة من الشكوك المتبادلة تفاقمت نتيجة لميول شارون إلى الفردية في التصرف ونتيجة لحدة تفوهاته، بما في ذلك تفوهاته أمام صحفيين من الخارج حتى قبل انتهاء الحرب. إتهم شارون، في هذا الصدد المسؤولين عنه باقحام اعتبارات سياسية وشخصية لدى اتخاذ القرارات، خصوصاً بالنسبة للمهمات التي ألقيت على عاتق قواته. بالمقابل، وجهت لشارون إتهامات بعدم انصياعه للتعليمات والأوامر وبتوزيع إتهامات التسييس ضد قادته وباقامة علاقات شخصية خلال المعارك مع قائد حزب الليكود المعارض - مناحيم بيغن(٩٢). وأدت أجواء الشكوك المتبادلة حول استغلال الأمجاد العسكرية لاكتساب أرباح سياسية إلى اتخاذ قرارات تنص على منع إجراء تعيينات طارئة لضباط كبار سابقاً أصبحوا رجال سياسة حالياً(٩٣).

لم يلعب الضباط الكبار، والأقل منهم شأنا، أدواراً مركزية في قيادات الأحزاب وحسب، بل كانوا من النشيطين المركزيين في الحركات الاحتجاجية خارج البرلمان أيضاً، وعلى رأسها حركة الإحتجاج التي قامت في أعقاب حرب تشرين. إلا أن مشاركة الضباط في حركات الاحتجاج -التي قامت خلال حرب لبنان- لم تكن بارزة. ومع ذلك، فقد أوليت في بعض حركات الاحتجاج هذه أهمية خاصة لكون المحتجين مجندي جيش الاحتياط. والمثال على ذلك

حركة الاحتجاج التي أطلق عليها اسم "جنود ضد الصمت"، وحركة "السلام الآن" التي تأسست عام ١٩٧٧ لتشكيل مجموعة ضغط سياسية فكرية، حمائمية نظمت بعد تحرير خطاب أرسله ضباط كبار إلى مناحيم بيغن مطالبين إياه بالقيام بمبادرة سلام. وأما الإشارة إلى ماضي اصحاب الرسالة العسكري، بدون شك، فسببها رغبتهم في التأكيد على أن دعوتهم للتنازل ضمن إطار تسوية سلمية لا تنبع من تنكرهم لمتطلبات الأمن القومي في إسرائيل.

وعكست ظاهرة تدخل الجيش في القضايا السياسية من جهة ووجود روابط وصلات بين الأحزاب السياسية ورجال الجيش من جهة أخرى وجهي قضية نفاذية الحدود بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري. وعملت الظاهرة نفسها -في بعض الأحيان- باتجاهين مختلفين، حيث نرى أن انخراط ضباط كبار سابقين في البت في مسائل سياسية -بشكل ما- هو بمثابة قناة للتأثير على الأمور السياسية، وذلك من خلال استخدام الخبرة والمهارات من الجيش. هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فقد شكل الأمر أداة في يد الجهاز السياسي يستخدمها لتقليص اعتماده على مشورة رجال الجيش الفعليين. وقد برز تأثير السياسيين من أصحاب الماضي العكسري على تخطيط ورسم السياسة حين شغل رابين، قائد الأركان سابقاً، منصب رئاسة الحكومة. واعتبر رابين نفسه صاحب صلاحيات مهنية لا تقل عن تلك التي يملكها قائد الأركان العامة. وفي المناقشات حول حجم وتركيب ميزانية الأمن بشأن المشتريات العسكرية اتخذ رابين، وفي أكثر من مرة، مواقف معارضة لمواقف وزير الدفاع آنذاك شمعون بيريس وقائد الأركان العامة مردخاي غور. أما أرئيل شارون فكان يكثر من طرح الاستجوابات المهنية على مندوبي الجيش في جلسات لجنة الخارجية والأمن حول مسائل ميزانية الأمن على وجه الخصوص.

ويرى باحثو علاقات الجيش – والدولة في إسرائيل أن التسويات والتدابير الممأسسة وغير الممأسسة التي تنظم التداخل العسكري – المدني تعكس علاقات شراكة بين نخب(٩٤). ويمكننا أن نعزو لهذه الرؤيا مغازي ومعاني كثيرة، منها ما هو غير مقتصر على إسرائيل ومميز لها بالذات، وإنما يمثل توجهات أشار إليها العديد ممن بحثوا علاقة الدولة – بالمجتمع في دول ديموقراطية أخرى بعد الحرب العالمية الثانية. وأدت الظواهر المتمثلة بوجود علاقات وطيدة، سواء كانت رسمية أم غير رسمية، بين النخبة العسكرية وبين أفراد وجماعات داخل النخبة السياسية في غالبية الدول الغربية الديموقراطية إلى تقارب وتماثل بين هذه النخب(٩٥).

وتثير عمليات التماثل بين النخبة العسكرية والمدنية، وبحدة أكبر، التساؤل حول طبيعة أصحاب الحرفة العسكرية، هذا التساؤل الذي يشغل بال باحثي علاقات الدولة – بالمجتمع في الدول الديموقراطية. ويواجه من يحاول تعريف طبيعة اصحاب هذه المهنة صعوبات تتعلق باختلاف السياقات التنظيمية والاجتماعية التي تعمل ضمنها قيادة الجيش. فليس هناك تماثل بين مزايا الضباط المحترفين الذين يرأسون جنودا نظاميين وبين مزايا الضباط الذين يرأسون جنوداً محترفين (ليسوا ضباطاً). هذا بالإضافة إلى وجود اختلاف بين البلدان التي تملك تشكيلات احتياط فعالة بما في ذلك ضباط لا يقومون بالخدمة نظامية بين البلدان التي يحتكر قيادة الجيش فيها ضباط يرون في الخدمة العسكرية نوعاً من الأيديولوجيا. ومن الاختلافات الأخرى القائمة بين طبيعة أصحاب هذه الحرفة في البلدان المختلفة ما هو ناجم عن تعدد الوظائف التي يشغلها أصحاب هذه المهنة، الأمر الناتج أصلاً عن التوسع في وظائف الجيش. فكلما تجاوزت الوظائف والأعمال التي يقوم بها الجيش مهمات القتال والتأهب للحرب بالمعنى الضيق، كلما كثرت نقاط التماس بين

القطاع المدني والقطاع العسكري، وصغر حجم الفجوة بين طبيعة أصحاب الحرفة العسكرية وطبيعة أصحاب المهن المدنية. ويشكل إطار التأهيل المهني الأساسي للضباط عاملاً تنظيمياً مؤثراً على طبيعة النخبة العسكرية. حيث نرى من هذه الناحية اختلافاً واضحاً بين الدول التي توجد فيها أكاديميات عسكرية تمنح خريجيها رتبة ضابط دون أن يضطر هؤلاء للخدمة كجنود أو كأصحاب رتب أخرى وبين الجيوش التي يتم فيها الوصول إلى رتبة ضابط خلال الخدمة العسكرية مروراً بالترقيات اللازمة. وهناك ميل في دول النوع الأول إلى التأكيد على بعد المهنة الثقافي، بالمعنى الواسع للثقافة في حين يتم التأكد في دول النوع الثاني على المكونات الأداتية (Instrumental) العينية للحرفة العسكرية. ويتوقف التمييز بين التصور المهني الضيق لأصحاب الحرفة العسكرية وبين التصور الثقافي بالمعنى الواسع للثقافة على الخلفية الاجتماعية للضباط أيضاً. بحيث يكون الفرق من هذه الناحية بين ضباط متجانسي الخلفية الاجتماعية – والثقافية وبين ضباط من خلفيات متعددة وبين ضباط مروا بعمليات تكيف اجتماعي متشابهة قبل دخول الجيش وبين ضباط مروا بعمليات تكيف اجتماعي مختلفة، وذلك بتأثير من ثقافات فرعية لشرائح اجتماعية متباينة.

تقبل المستويات العليا في الجيوش الحديثة في صفوفها مهنيين يتجاوزون في مؤهلاتهم التصور التقليدي للمهنة العسكرية(٩٦). وقد قلص ازدياد مواقع التماس بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية فجوة المواقف بينهما. وصغرت في معظم دول الغرب، وبشكل ظاهر للعيان، الفجوات التقليدية – كتلك القائمة بين وجهة النظر المهنية الضيقة للنخبة العسكرية وبين الرؤيا المتزنة للنظام الدولي والمقبولة على النخب المدنية، إضافة إلى الفجوة القائمة بين المطالبة بتخصيص مرافق كبيرة للاحتياجات الأمنية والمطالبة

بتخصيص موارد للأهداف المدنية، ثم تلك الفجوة بين التوجهات السلطوية القائمة لدى أصحاب المهنة العسكرية وبين قيم النخب العسكرية الديموقراطية.

مع هذا فما زال هناك فرق واضح بين الدول الغربية الأخرى ودولة إسرائيل بالنسبة إلى حجم وعمق حدة التعاون بين النخب الأمر الناجم عن وجود ظواهر جعلت من إسرائيل ممثلة لنموذج "الشعب المسلح"(٩٧). وتمنح هذه الظواهر النخبة العسكرية في إسرائيل مكانة مركزية داخل المجتمع إضافة إلى منحها (المقدرة) على تدخلات سياسية كبيرة نسبة لدول ديموقراطية أخرى. هذا في حين تقوم النخب المدنية أيضا بالتدخل بواسطة خدمة الاحتياط أو من خلال العلاقات مع النخبة العسكرية في إطار الحلقات الاجتماعية المشتركة. ولا تنحصر العلاقات ضمن هذه الحلقات في الروابط بين العاملين في الخدمة الفعلية وبين القائمين بالأعمال في الأجهزة السياسية والإدارية والجارية بحكم الوظائف التي يقومون بها، وإنما تشمل الروابط الجارية على صعيد العلاقات الاجتماعية الجارية في أماكن سكن رجال الجيش وفي حلقات معارفهم غير الرسمية. ومن الجدير بالذكر أن السعي لإشغال منصب مدني جديد بعد التسريح من الجيش يوازن نزعات الانغلاق والتقوقع القائمة لدى النخبة العسكرية، حيث يحفز التطلع إلى إعتزال الخدمة في سن مبكرة نسبياً (٤٠-٥٠) رجال الجيش على بناء علاقات اجتماعية خارج إطار الجهاز العسكري تنبثق عنها، ولو بشكل جزئي، نتائج تتمثل في تبني وجهات نظر مدنية، خصوصاً لدى ضباط المراحل النهائية من الخدمة - أي لدى بلوغهم ذروة التقدم على الصعيد المهني العسكري.

ومن الأمور الناجمة عن اعتزال الخدمة المبكر هو انخراط الكثير من الضباط في الإطار المدني بعد التسريح في حين يواصلون علاقاتهم وروابطهم

برجال جيش في الخدمة الفعلية. ويستمر الضباط المسرحون في تأدية مهام قيادية عليا ضمن إطار خدمة الاحتياط، وذلك على الرغم من عدم مشاركتهم في الخدمة الفعلية. وتساهم الحلقات الاجتماعية المتشعبة في إحداث تماثل بين مواقف النخب العسكرية والنخب المدنية، وتشكل هذه الحلقات شبكة معلومات تساعد على تعزيز التفاهم المتبادل، وعلى إغلاق الفجوات في وجهات النظر السياسية، وعلى خلق هيكل من المفاهيم المشتركة التي تسهل العلاقات بين النخب.

ولا يعني وجود شراكة وتعاون بين النخب أن نفاذية الحدود بينها كاملة، إذ ترتكز هذه الشراكة على قواعد تحدد مجال تدخل الجيش المشروع في النشاطات ذات الطابع المدني من ناحية، وتقوم بتحديد مدى استقلالية الجيش المهنية التي تشكل بحد ذاتها عائقا أمام تدخلات زائدة من قبل القطاع المدني بما يحدث في القطاع العسكري من ناحية أخرى.

من هذا المنطلق نرى أن إسرائيل لا تسلك مسلك المجتمع المحاصر على الرغم من انخراطها في صراع عنيف مستديم. فلا يوجد توافق بين أنماط الحكم الديموقراطية فيها ومجرى حياة مواطنيها الاعتيادي وبين أجواء حالات الطوارىء الدائمة وما يمكن تسميته "الحياة على حافة الدمار". إذ لم تتحول إسرائيل إلى "دولة ثكنات" أسبارطية يحكمها خبراء عنف، ولم تخضع مجرى حياتها اليومية للمتطلبات المترتبة على مواجهة التهديدات الخارجية. من هنا يمكننا القول إن النموذج الإسرائيلي شبيه بنموذج أثينا التي، وعلى الرغم من خوضها معارك كثيرة لم تقل عن تلك التي خاضتها أسبارطة، حافظت على نظام ديموقراطي معززة مجرى الحياة المدنية خلال فترات الهدوء.

وعلى الرغم من كل التحفظات "الملازمة" لمحاولة تطبيق نموذجي أسبارطة وأثينا على دولة حديثة إلا أنهما يعبران عن المعضلة التي تقف أمام المجتمع الإسرائيلي الذي يعيش في ظل ظروف تتميز بوجود صراع عنيف مستديم: كيف تتم المحافظة على قواعد اللعبة الديموقراطية بما في ذلك إجراء رقابة مدنية على الجيش في ظروف تطغى عليها مشاعر التهديد الحاد؟

وتتلخص المفارقة هنا، في أن تدخل القطاع العسكري في نشاطات القطاع المدني المتعلقة بشؤون الأمن القومي بالذات هو الذي حافظ على بقاء القواعد الديموقراطية وعلى مجرى الحياة المدنية. كما منعت عمليات التماثل الجزئي بين الجهاز العسكري والجهاز المدني، والمنعكسة بالعسكرة الجزئية للقطاع المدني من ناحية وبمدننة القطاع العسكري بصورة منضبطة من ناحية أخرى، منعت الجيش من التحول إلى زمرة إنفصالية تعيش حالة من الصراعات المبدئية مع النخبة المدنية. من هنا فإن خطر حدوث إنقلاب عسكري وتولي خبراء العنف دفة الحكم في القطاع المدني يبقى ضئيلاً في إسرائيل. غير أن الخاصيات والمزايا نفسها اللتين قللتا من احتمال تسلط الجيش على القطاع المدني جعلتا من السياسة عرضة لمناورات المؤسسة الأمنية أو أجزاء منها، إذ إن عدم الوضوح في الرقابة والتناقض بين تأمين رقابة سياسية على النشاطات العسكرية وبين أنماط الرقابة الحربية (الخاصة بالعمليات) التي تستند على اعتبارات تنفيذية مهنية، ثم التدابير الدائمة التي وضعت من أجل إشراك رجال الجيش في تشكيل السياسة، كلها مجتمعة هيأت الإمكانيات لفرض نفوذ عسكري أمني متزايد على قرارات المستوى المدني.

وكما أثبتت التجربة في حرب لبنان، فإن نتائج مثل تلك المناورات الحاصلة من القاعدة العسكرية يمكنها المساس ليس فقط بنظم الحكم السليم،

وإنما احداث صدع في الإجماع القومي، وبخاصة في تلك الحالات التي أدت فيها المناورات إلى تصعيد عسكري.

ومن الأمور الأخرى التي شكلت تهديداً على قواعد اللعبة ومكنت الديموقراطية من الصمود أمام نزاع مستمر كان التضخم الواضح في تكاليف الأمن القومي الذي حدث بعد حرب أكتوبر. حيث تبلورت قواعد اللعبة المذكورة في ظروف أعباء اقتصادية وخسائر بالأرواح وأعباء معنوية محدودة نسبياً بما في ذلك نشوب حروب قصيرة بعد انتهاء حرب عام ١٩٤٨. ومن هذه الحروب القصيرة حرب السويس (قاديش بالعبرية) وحرب الأيام الستة حيث انطوتا على خسائر قليلة إضافة إلى أن تكاليفهما الاقتصادية كانت محدودة. هذا في حين ارتفعت في سنوات السبعينات والثمانينات تكاليف الأمن -بصورة ملحوظة- سواء كان ذلك خلال فترات الحرب أو خلال فترات الهدوء، وذلك على صعيد الخسائر بالأرواح، وحشد القوات المستمر في حالات الطوارىء والحروب. وعلى ما يبدو شكلت الخدمة الاحتياطية الطويلة بعد الحروب عاملاً محفزاً ودافعاً لسفر العديد من الشباب إلى الخارج لفترات طويلة أو حتى لهجرتهم من البلاد. وقد زاد الارتفاع في التكاليف الأمنية من حدة تأثير البنية العسكرية - الصناعية على تشكيل السياسة مما أدى إلى فرض عوامل قهرية أخرى على أصحاب القرار لا تقتصر على النطاق الأمني المحض.

أما ثالث التهديدات الموجهة ضد قواعد اللعبة المذكورة فيتلخص في زعزعة الإجماع العام بخصوص طرق حل النزاع اليهودي - العربي، فقد أصبح للاختلافات في وجهات النظر الأساسية حول الأهداف القومية مدلولات تنفيذية، وقد أحدثت هذه الاختلافات في أعقاب حرب حزيران استقطابات

سياسية من شأنها أن تؤثر سلبا على مقدرة النظام الديموقراطي على العمل، بما في ذلك المقدرة على تعبئة المرافق الخاصة بمتطلبات الأمن القومي.

وصمدت المعايير وقواعد اللعبة والنظم المؤسساتية التي عملت على تقريب إسرائيل من النموذج الأثيني أكثر من النموذج الإسبارطي ما يزيد على أربعين عاماً تحت أعباء الاحتياطات الأمنية. وتتوقف مقدرة إسرائيل الديموقراطية على الاستمرار في تحمل النزاع المستديم والصمود بوجهه على جواب السؤال التالي: ما مدى قدرة إسرائيل على الاستمرار في تحمل هذه الاعباء؟.

ملاحظات

١- انظر محاضرة اسحق رابين في الأكاديمية على اسم اسحق سادية، تل ابيب في ١٩٦٧/٩/٢١. (طباعة ستانسل).

٢- وصلت نسبة المصروفات الأمنية من الناتج القومي الخام، حسب أحد التقديرات، إلى ٣٧-٣٨٪. انظر ي. بركاي، تكاليف الأمن - نظرة إلى الماضي من منطلق الحاضر، القدس، معهد البحث الاقتصادي في إسرائيل. على اسم موريس فالك، ١٩٨٠، سلسلة بحوث رقم ١١٥ صورة رقم ٢.

وفي تقدير آخر وصلت نسبة هذه المصروفات إلى ٣٤٪ تقريباً. انظر:

E. Berglas, Defense and the Economy Israeli Experience Jerusalem, The Maurice Falk Institution of Economic Research in Israel, 1983, Discussion paper no. 23.01 & Table A-1, p. 52.

للمزيد من المعلومات عن ميزانية الأمن انظر: ب. زوسمان "لماذا عبء الأمن ثقيل إلى هذه الدرجة" في ص. عوفر وأ. كوبر (محررين)، ثمن العظمة، تل أبيب، إصدار معرخوت، ١٩٨٤، صفحة ١٧-٢٦؛ ن. حسيد و ن. لسار "الأمن وتوزيع الثروة"، المصدرنفسه، صفحة ٣٤ز أ. نوباخ "عبء الأمن على اقتصاد الدولة"، المصدرنفسه، صفحة ١٦١-١٨٤، د. كوخاب "الاقتصاد والامن تحت سقف واحد"، المصدر نفسه، صفحة ٢٠١-٢٠٥؛ أ. شيفر، "العبء الاقتصادي لسباق التسلح بين دول المواجهة وإسرائيل"، تسفي لنير (محرر) امن واقتصاد إسرائيل في الثمانينات، وزارة الدفاع، قسم المنشورات ومركز الأبحاث الاستراتيجية على اسم يافية - جامعة تل أبيب، ١٩٨٥، صفحة ٩٥-١١٨.

-٣

A. Minitz, "The military-industrial complex", in: M. Lissak (ed.) Israeli Society and its Defense Establishment, London: Frank Cass, 1984, pp. 110-111. A Mintz, "Military-Industrial Linkages in Israel", Armed forces and Society, vol. 12, no. 1. (Fall, 1985), pp 9-28.

ي. بيري وأ. نويباخ، النسيج الأمني- الصناعي في إسرائيل، المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تل أبيب، حزيران ١٩٨٤.

٤- عن تأثير الأحداث الأمنية على المزاج الوطني انظر منشورات معهد إسرائيل للبحوث الاجتماعية-التطبيقية. على سبيل المثال، منشورات المعهد من شهر أيار ١٩٧٥، حزيران ١٩٧٦ وأكتوبر ١٩٧٦.

وكذلك:

R. Stone, Social Change in Israel: Attitudes and Events. New York. Praeger Publishers, 1982.

٥- ي. هوكابي، بين إسرائيل والعرب، تل أبيب، إصدار معرخوت، ١٩٦٨، صفحة ١١.

٦- انظر د. هوروفيتس، الثابت والمتغير في مفهوم الأمن الإسرائيلي، القدس، معهد العلاقات الدولية على اسم ليونارد ديفيس، الجامعة العبرية ١٩٨٢؛ زئيف شيف "عبر من لبنان" سلسلة مقالات نشرت في صحيفة هآرتس في٨٥/٢/١٥، ٨٥/٢/١٨، ٨٥/٢/١٩، و٨٥/٢/٢١.

Sh. Feldman, Israeli's Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980's. New York, Columbia University Press, 1982. Y. Evron. "Controlling

Arms in the Middle East: Past Efforts and a New Weapons Technology" in: Y. Evron (ed.) International Violence: Terroism surprise and control, The Hebrew University. The Leonard Davis Institute for International Relations, Jerusalem, 1979, pp. 231-257. M. Handel, Israel's Political-Military doctrine, Harvard University, Center for International Affairs, Occassional Papers in International Affairs. Cambridge Mass, no. 30 (July, 1973). I. Tal "Israel's Doctrine of National Security - Background and Dynamics". The Jerusalem Quaerterly, no 4, (Summer 1977). pp. 44-57. A. Yariv, "Strategic Depth". The Jerusalem Quarterly, no. 17. (Fall 1980) pp.3-12.

٧- انظر ج. بن دور "السياسة والجيش في إسرائيل في السبعينات"، م. ليساك وع. جوطمان (محررين) التشكيلة السياسية الإسرائيلية، تل أبيب، عام عوبيد ١٩٧٧، صفحة ٤١١-٤٣٢؛ د. هوروفيتش، الثابت والمتغير في مفهوم الأمن الإسرائيلي، المصدر نفسه، م. ليساك "الجيش والمجتمع والنظام السياسي في إسرائيل"، سكيراه حودشيث (الاستعراض الشهري) عدد ٢-٣ (شباط - آذار ١٩٨٢) صفحة ٤٨-٥٦.

D. Horowitz, "The Israel Defence Forces: A civilianzied Military in a Partially Militarized Society". in: R. Kolkowicz and A. Korbonski London. George Allen and Unwin, 1982 pp. 77-106: B. Kimmerling "Determination of the Boundaries and Frameworks of Conscription: Two Dimensions of Civil-Military Relations in Israel", Studies in Comparative International Development, vol. XIV (1979). no. 1. pp. 22-41; M. Lissak, "Boundaries and Institutional Linkages Between Elites: Some Illustrations from Civil-Military Relations in Israel", in G. Moore, (ed.), Reserach in Politics and Society - A Research Anual, vol. 1. (1985), pp. 129-148; Y. Peri, Between Battles and Ballots: Israeli

Military in politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1983. A. perlmutter, Military and Politics in Israel, London, Frnak Cass. 1969.

Horowitz and B. Kimmerling, "Some Social Implications of Military Service and Reserve System in Israel: " European Journal of Socioloty, vol. 15 no. 2 (1974), pp. 265-271.

٨- كان مصدر إحدى العقبات الإضافية لمعالجة متعددة الجوانب للمواضوعات الاستراتيجة وموضوعات الجيش والدولة هو الاختلاف المنهجي بين مقاربات المحللين الاستراتيجيين من جهة وعلماء الاجتماع السياسي من ناحية أخرى.

ففي حين كانت مقاربة المحللين الاستراتيجيين تأملية استشفافية تتطرق إلى حلول استراتيجية ومرغوبه، كانت نقطة انطلاق علماء الاجتماع السياسيين وضعية - تحليلية تتطرق اساساً إلىالوضع القائم وليس المرغوب فيه. على الرغم من ذلك، ربما كان بالإمكان سد الفجوة بين هذين التوجهين بواسطة التحليل الوظيفي الذي يعرض الإشكالات التي أربكت المحللين الاستراتجيين على شكل ضرورات وظيفية.

٩-

Horowitz, "The Control of Limited Military Operations The Israeli Experience" in: Y. Evron (ed.). op.cit., pp.258-276.

١٠- عن المظاهرة (الأكبر في تاريخ دولة إسرائيل) التي نظمت في أعقاب المجزرة التي نفذتها الكتائب ضد الفلسطينيين سكان مخيمات اللاجئين صبرا وشاتيلا في بيروت، انظر هآرتس ٨٢/٩/٢٦، معاريف أحرونوت ٨٢/٩/٢٦، دافار ٨٢/٩/٢٦ وانظر ايضا:

D. Horowitz, "Israel's War in Lebanon: New Patterns of Strategic Thinking and Civilian-Military Relations", in M. Lissak (ed.). Israeli Society and its Defense Establishment, London, Frank Cass, 1984. pp. 95-97.

١١- ب. ص. دينور (محرر) من الاحتماء إلى الهاغاناه - قصة تاريخ الهاغاناه، تل أبيب، إصدار معرخوت، ١٩٦٤، المجلد الأول، القسم الثاني، صفحة ٦٣٩-٦٧٠.

١٢- م. بعيل، من "الهاغاناه" إلى جيش الدفاع، تل أبيب، زموره-بيتان، ١٩٧٩، الفصول ٩-١١.

١٣-

Kimmerling, Zionsim and Territory. The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics, Berkeley, California, Institute of International Studies University of California, 1983, ch. 6.

١٤- انظر ج. آران، أرض إسرائيل بين الدين والسياسة: حركة وقف الانسحاب من سيناء ودروسها، أبحاث معهد القدس لدراسة إسرائيل رقم ١٨ (١٩٨٥)؛ ج. اودين، "غوش ايمونيم، جذور وازدواجية"، في تفوتسوث هجولاه (شتات المهجر)، عدد ٧٩/٨٠ (شتاء ١٩٧٧) صفحة ٩٥-١٠٣؛ ص. رعنان، غوش ايمونيم، تل أبيب، مكتبة بوعليم، ١٩٨٠؛ أ. شبرنيساك، "غوش ايمونيم" - نموذج الكتلة الجليدية للتطرف السياسي، في الدورية الدولية والنظام والعلاقات الدولية" (بالعبرية) عدد ١٧ (١٩٨١)، صفحة ٢٢-٤٩؛ م. بنفستي المقلاع والعصا: المناطق، اليهود، والعرب. القدس، كيتر، ١٩٨٨، صفحة ١٦٣-١٦٧.

Aran, "Redemption as a Catastrophe", in E. Sivan and M. Friedman, (eds.). Religious Radicalism and Politics in the Middle East, State University of New York Press 1989. pp. G. Aran, "Mystic-Meesianic Interpretations of Modern Israeli History: The six Day War as a Key Event in the Development of the Original Culture of Gush Emunim", Studies in Contermproray Jewry. vol. V. (1987). pp. 263-275.

١٥-
Horowitz, "The Control of limited Military Operations" Supra. p. 259; B.M. Blechman, "The Impact of Israeli Reprisals on the Behaviour of the Bordering Arab Nations Directed at israel", Journal of Conflict Resolution, vol. XVI, no 2, (June 1972). pp. 155-181. D. Horowitz, The Conrol of... p. 250.

ديان "من مرحلة إلى مرحلة، معرخوت عدد ١١٨-١١٩ آذار ١٩٥٩.

١٦- انظر ملاحظة رقم 11D. Horowitz, "Israel's War in Lebanon", op. cit" وانظر أيضاً ز. شيف وأ. يعاري، الحرب المضللة إصدار شوكن القدس، تل أبيب، ١٩٨٤، صفحة ٣٨٠-٣٨٨.

١٧- ي. الون، ستار من الرمل، تل أبيب، إصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٥٨، صفحة ٦٧-٦٩.

D. Horowitz, Israel's Concept of Defensible Borders, Papers on Peace Problems, no. 16. The Leonard Davis Insititute for International Relations, Jerusalem, The Hebrew University of Jerusalem 1975. pp. 5-13. M. Handel "Israel's Political Military Doctine", op. cit. pp. 1-36.

١٨- ي. الون، تلخيص مرحلي بين معركتين، مولاد، عدد ٢٩-٣٠ (تشرين الأول ١٩٧٢ - كانون الأول ١٩٧٣) صفحة ٥٠٢-٥٠٧. ش. بيرس"البعد الزمني"، معرخوت، عدد ١٤٦. (١٩٦٩)، صفحة ٣.

١٩-
D. Horowitz, Israel's Concept of Defensible Borders", op.cit. pp. 13-14.

٢٠- ي. ايرز وأ. كفير. أحاديث مع ديان، تل أبيب، مسادة، ١٩٨٧، صفحة ٢٧. أ. شاليف، الحكم الذاتي، الحسم والحلول الممكنة، تل أبيب، جامعة تل أبيب، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٧٩.

Y. Alon, "Israel: The Case for Defensible Borders", Foreign Affairs, vol 55, no. 1. (October 1976), pp. 38-53; D. Horowitz, Israel's Concept of Defensible Borders, op. cit., pp. 15-30.

٢١- ي. كوهين، خطة ألون، تل أبيب، إصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٧٢.

٢٢- انظر: ي. ايرز وأ. كفير. المصدرنفسه؛. م. ديان، هل ستحارب إلى أبد الأبدين، القدس، عيدانيم، ١٩٨١، صفحة ١٩، ٢٦.

٢٣- ورد اقتراح كهذا في برنامج حركة "شيلي" وحركات يسارية أخرى.

٢٤- ز. شيف، "رفول وقع على شهادة حول أهمية الون موريه" هآرتس، ١٩٧٩/٩/١٦ و ز. شيف، "رأي من هو الأفضل؟"، هآرتس ١٩٧٩/٦/٢٤.

٢٥- حول هذا التوتر في دول ديموقراطية غربية انظر سلسلة المقالات في كتابة:

G. Harris-Jenikins (ed.), Armed Forces and the Welfare Societies: Challenges in 1980s. London, Macmilan Press, 1982.

٢٦- حول الجانب النظري لهذه القضية انظر:

Abrahamsson, Military Professionalization and Political Power, Beverly Hills and London, Sage Publications, 1972. pp. 151-163: M. Lissak. Military Roles in Modernization, Civil-Military Relations in Thailand and Burma Beverly hills and London, Sage Publications, 1976, ch. 1: S.E. Finer. The Man on Horseback, The Role of the Mlitary in Politics. Penguin Books. 1976, (Second Edition). ch. 1-3 M. janowitz. Military Institutions, and Coercion in Developing Nations, Chicago & London. The University of Chicago Press. 1977, ch. 1-2; S.P. Huntington, The Soldier and the State, Cambridge, Mass Vintage Books, 1975: S.P. Huntington, Political Order in Changing Societies, New Haven and London, yale University Press, 1968. ch. 4: A Perlmutter, The Military and Politics in Modern Times. New haven and London. yale University press, 1977.

٢٧- بحث مستفيض في قضية العلاقة بين النخبة العسكرية والسلك السياسي تجده في:

M. Janowitz, "Milirtay Elites and the Study of War". Journal of Conflict Resolution, vol. 1. march 1957, pp. 9-18: M. Janovtz, Military Institutions and Corecion in the Developing Nations, op. cit., 183-201: M. Lissak, Military Roles in Modernization, op. cit., pp. 35-38.

٢٨- حول المصطلحات Convergence و Divergence انظر:

M. Lissak, "Convergence and Structural Linkages between Armed Forces and Society" in M.L. Martin and E. Stern McCrate (eds.). The Military, Miltarism and the Polity - Essays in Honor of Morris Janowitz: New York, The Free Press, 1984, 50-62.

م. ليساك، "نقاط التماس والتماثل بين الوسط المدني والجهاز العسكري: جيش متطوعين وجيش إلزامي"، الدولة والنظام والعلاقات الدولية، عدد ١٢، صيف ١٩٧٨، صفحة ٢٧-٤٥.

حول أنواع الحدود المختلفة انظر:

A.R. Luckham. "A Comparative Typology of Civil-Military Relations: Government and Opposition, vol. 6. no. 1. Winter 1971, pp. 5-25.

وكذلك م. ليساك "نقاط التماس والتماثل..."، المصدر نفسه

٢٩- انظر م. ليساك، المصدر نفسه

٣٠-

H. Larwell, "The Garrison State", The American Journal of Socioloty. vol. 46. no. 9. January 1941. pp. 455-468.

٣١- م. ليساك، نقاط التماس والتماثل..."، نفس المصدر:

M. Lissak, "structural Linkages..." op. cit.

٣٢- يرتبط هذا المصطلح باسم: C. Van Der Goltz وهو منظر عسكري ألماني كتب كتاباً بعنوان: "The nation in Arms, London. MacMillan, 1906"

انظر أيضاً:

D.C. Rapaport, "A Comparative Theory of Military and Political Types", in S.P. Huntington (ed.). Changing Patterns of Military Politics. New York, The Free Press, 1962. pp. 71-101.

٣٣- حول الصناعة الجوية انظر:

A. Mintz, "Military-Indusrial Linkages in israel". Armed Forces and Society", vol. 12 no. 1. Fall 1985. pp. 9-28: The Military-Industrial Complex: The Israeli Case", Journal of Strategic Studies, vol. 6. no. 3 (September 1983 1983). pp. 103-127.

كذلك انظر: ي. بيري وأ. نويباخ، النسيج الأمني- الصناعي في إسرائيل، تل أبيب، المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ١٩٨٤.

٣٤-

M. Lissak, "Convergence and Structural Linkages, Between Armed Forces and Society", op. cit. pp. 50-62. M. Lissak, "Boundaries and Institutional Lingakes Between Elites: Some Illustrations from Civil Military Relations in Israel", op. cit. pp. 129-148.

٣٥- M. Lissak, op.cit.

٣٦-

Y. Peri and M. Lissak, "Retired Officers in Israel and the Emergence of a New Elite", in G. Harries-Jenkins and J.Van Doorn (eds.). The Military and the Problem of Legitimacy. London, Sage Publications. 1976. PP. 175-192.

٣٧- انظر الملاحظة رقم ٢ اعلاه.

٣٨- تقرير "لجنة أجرانات" ، إصدار عام عوبيد، تل أبيب، ١٩٧٥، صفحة ٢٥-٣٣.

٣٩-

A. R. Luckham, "A Comparative Typology of Civil Military Relations", op. cit. pp. 24-33.

٤٠-

D. Horowitz, "The Israel Defense Forces: A Civilianzied Militiary in a Partially Militarized Society:, p. 192.

٤١- تقرير "لجنة اجرانات"، المصدرنفسه، صفحة ٢٨-٣٣.

٤٢- D. Horowitz. "The Israel Defense Forces...", op. cit..p. 92.

٤٣- ش. جازيت، العصا والجزرة - الحكم الإسرائيلي في يهودا والسامرة، تل أبيب، زمورا بيتان، ١٩٨٥، الفصل الثالث.

٤٤- انظر ملاحظة رقم ١٨ أعلاه.

٤٥-

D. Horowitz, "Flexible Responsiveness and Military Strategy: the Case of the Israeli Army", Policy Sciences, vol. I. (1970) pp. 194-196.

٤٦-

E. Luttwak and D. Horowitz, The Israeli Army, London. Allen Lane, 1975, pp. 151-153.

٤٧-

H. Benjamini, "the Six-Day War, Israel, 1967: Decision, Coalitions, Consequences: A Sociolgical View", in: M. Lissak (ed.). Israeli Society and its Defense Establishment, London, Frank Cass, 1984. pp. 64-82.

٤٨- ز. شتيرنهال، "عن الجيش والسياسة"، هآرتس ٧٤/١١/٧ ؛ ح. يعاد "الجنرال طال يضطر إلى الاعتزال"، معاريف، ٧٤/٣/٢١.

٤٩- "قانون اساسي الجيش ١٩٧٦" يحدد أن الجيش خاضع لسلطة الحكومة لأن قائد الأركان العامة خاضع لصلاحيات الحكومة وتابع لوزير الدفاع. كذلك ينص القانون على أن منصب قائد الأركان هو المنصب القيادي الأعلى في الجيش، وأن قائد الأركان يعين من قبل الحكومة حسب توصية وزير الدفاع. انظر مناقشة هذه القضية في: ش. شطريت "الديموقراطية الإسرائيلية في حالات الحرب". سكيراه حودشيت (الاستعراض الشهري)، آب-أيلول ١٩٨٤، صفحة ٤٦-٥٦ وكذلك: Y. Peri, Between Battles and Ballots, op. cit., ch 6-7.

٥٠- ينص هذا الأمر العسكري على أن الحكومة مخولة بتأسيس قوات مسلحة تحارب في البر والبحر والجو، بهدف الدفاع عن الدولة" انظر ش. شطريت، المصدرنفسه، صفحة ٤٨.

٥١- تقرير "لجنة اجرانات"، المصدرنفسه، صفحة ٢٦.

٥٢- اشغل موشيه شاريت منصب رئيس الحكومة من كانون الثاني ١٩٥٤ وحتى حزيران ١٩٥٥.

٥٣- ي. رابين، بطاقة خدمة، تل أبيب، إصدار معاريف، ١٩٧٩، صفحة ٥٣٤-٥٣٨.

٥٤- عن وظيفة شارون في تلك الحرب انظر: ز. شيف و أ. يعاري الحرب المضللة، القدس - تل أبيب، إصدار شوكن ١٩٨٤، الفصل الثاني؛ ش. شيفر، كرة الثلج: أسرار حرب لبنان، تل أبيب، عيدانيم، ١٩٨٤.

٥٥- Y. Peri, Between Battles and Ballots, op. cit., 283-287, 68-69.

٥٦- انظر: ع. وايزمن، لك السموات ولك الأرض، تل أبيب، مكتبة معاريف، ١٩٧٥، صفحة ٢٦٤.

٥٧- المثل الأكثر وضوحاً على هذا هي حركة اليمين المتطرف - كاخ.

٥٨- انظر:

S.P. Huntington. The Soldier and the State. op. cit., p. 61. B. Abrahamsson, Military Professionalization and Political Power op.cit. W. Eckhardt and A.G. Newcomb, "Militarism. Personality and Other Social Attitudes". Journal of Conflict Resolutions. vol 13, (1969), 210-219. W. Eckhardt, "The Factor of Militarism", Journal of Peace Research vol. 2, 1969. pp. 123-132.

٥٩-

M. Lissak, Military Roles in Modernization: Civil-Military Relations in Thailand and Burma. Beverly Hills-London, Sage Publications, 1976, ch. 1.

٦٠- انظر الملاحظة رقم ٣ أعلاه.

٦١- A Mintz, "The Military Industrial Complex", op. cit.. pp. 114-119.

٦٢- A. Mintz, Ibid. p. 114.

٦٣- A. Mintz. Ibid. p. 112.

٦٤- عن الصناعة الجوية انظر الملاحظة رقم ٣٣ أعلاه.

٦٥- حول مشروع "لافي وسقوطه انظر ر. بن يشاي "كيف ننزل عن الشجرة" (هذه ترجمة حرفية والمقصود من السؤال هو كيف نخرج من المشكلة؟)،يديعوت أحرونوت ١٩٨٧/٧/٣؛ ي. وولتر، "جيش الدفاع الإسرائيلي واللافي، المعركة حول التمويل"، معاريف ١٩٨٧/٧/٣؛ ي. تشلر، الفيل الأبيض، تل أبيب، دبير، صفحة ٢٧٢-٢٧٣.

٦٦- حول قضايا تحكم وزارة الدفاع بالصناعات العسكرية انظر ي. تشلر، المصدرنفسه.

٦٧- تقرير "لجنة اجرانات" المصدرنفسه، صفحة ٢٥-٣٣.

٦٨- "لتحدد وظائف وحدة الأمن القومي من جديد"، هآرتس ٨٣/٣/١٥.

٦٩- "نجاح خريجي الدورة الأولى للفئات الاجتماعية ذوات الظروف الخاصة" بمحنية (في المعسكر)، عدد ٢٧، ١٩٨٠/٤/١٦، صفحة ٥؛ انظر ايضا بمحنيه ٨٠/٧/٥ و ٨٠/٧/٦ ز م. جال، "دمج الجنود من الفئات الضعيفة في جيش الدفاع- تلخيص الإعتبارات"، معرخوت، ٢٨٣، تموز ١٩٨٢، صفحة ٣٦-٤٤.

٧٠- ي. تدمور، مفهوم التثقيف في الجدناع، أطروحة جامعية لنيل اللقب الجامعي الثاني (M.A.)، جامعة تل ابيب، ١٩٧٦، أ. برايمن، فحص صلاحية الجدناع كأطار تثقيف غير رسمي، أطروحة جامعية لنيل لقب (M.A.)، الجامعة العبرية في القدس ١٩٨٤.

V. Azaria, "Israeli Armed Forces" in: m. Janowitz and S.D. Wesbrook (eds.). Civic Education in the Military, Calfiornia, Sage Publications, 1983, pp. 115-116.

٧١- أ. حسون و د. هوروفيتس، القضية، تل أبيب، إصدار عميكام، ١٩٦٢٣؛ ح. أيشد، من أصدر الأمر؟ تل أبيب، عيدانيم، ١٩٧٩.

٧٢- حول الرقابة العسكرية انظر: د. غورن، الصحافة في دولة حصار، أطروحة لنيل لقب دكتوراة في الفلسفة، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٧١، ر. كهانا و ش. كنعان، أنماط تصرف الصحافة في ظروف التوتر الأمني وتأثير ذلك على تأييد الجمهور للنظام، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٧٣، صفحة ٢٩-٣٢، م. هنجبي، نمر من ورق: الصراع على حرية الصحافة في إسرائيل، تل أبيب، مكتبة هبوعليم، ١٩٨٥، الفصل الثالث.

٧٣- عن لجنة رؤساء التحرير نظر: د. غورن، الصحافة في دولة حصار، المصدرنفسه، صفحة ٢٠٢، ر. كهانا و ش. كنعان، المصدرنفسه، صفحة ٥٣.

٧٤- ش. شطريت، المصدرنفسه، صفحة ٤٩.

٧٥- انظر م. بيلد "أيام وشيكة من النهاية" معاريف ٦٩/٥/١٦.

٧٦-

B. Kimmerling. The Interrupted System: Israeli Civilians in War and Routine Times, New Brunswick and Oxford. Transaction Books, 1985. p.3.

٧٧- انظر الجريدة الرسمية ١٩٤٨، الاضافة أ صفحة ٩، موجودة أيضاً في ع. جوطمان (محرر) نظام دولة إسرائيل، كتاب مصادر، الجامعة العبرية في القدس، قسم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية على اسم كابلان، ١٩٧١، صفحة ٣٣٧.

٧٨- هنالك روايات مختلفة حول قضايا "الطالينا"، انظر: أ. برز، الطالينا - بحث سياسي وعسكري، معهد تابنكن وإصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٧٨؛ ش. نكديمون، الطالينا القدس، إصدار عيدانيم، ١٩٨٧؛ انظر ايضا د. هوروفيتس، وم. ليساك، من اليشوف الى الدولة: يهود أرض إسرائيل كجمهور سياسي منظم خلال فترة الانتداب البريطاني، تل أبيب، عام عوبيد، ١٩٧٧، صفحة ٢٧٦-٢٧٨.

٧٩- أ. برنر، المصدرنفسه، صفحة ٣٦٥-٣٦٦؛ ش. نكديمون، المصدرنفسه، صفحة ٤٠٢-٤١٨.

٨٠- م. بعيل، من "الهاغاناه" إلى جيش الدفاع، المصدرنفسه، الفصل الحادي عشر.

٨١- أ. شبيرا، من إقالة رئيس القيادة القطرية إلى حل البلماح: قضايا الصراع على القيادة العسكرية في ١٩٤٨، تل أبيب، إصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٨٥، صفحة ٥٠-٥٧؛ ي. جلبر، لماذا حلو البلماح: القوة العسكرية خلال الانتقال من اليشوف إلى الدولة، صفحة ٢٢٥-٢٢٦.

٨٢- Y. Peri, Between Battles and Ballots, op. cit

٨٣- Y. Peri, Ibid., p. 60.

٨٤- Y. Peri, op. cit., pp. 64-67

٨٥- قائمة عمال إسرائيل (رافي) أقيمت بعد انسحاب بن جوريون من حزب مباي على خلفية "قضية لبون". خاضت "رافي" الانتخابات للكنيست السادسة والتي اجريت في تشرين ثاني ١٩٦٥.

٨٦- عن النقاش حول الخيار النووي في إسرائيل انظر:

S. Aronson, Conflict and Bargaining in the Middle East, Baltimore, John Hopkins University Press, 1978. pp. 25-54; Y. Evron, "Israel and the Atom: The Uses and Misues of Ambiguity, 1957-1967". Orbis. vol. XVII. no. 4, Winter 1974. pp. 1326-1343: S. Feldman, Israel Nuclear Dterrence, op. cit.:

ي. عبرون، المعضلة النووية في إسرائيل، يد تابنكن وإصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٨٧.

٨٧- انظر الملاحظة رقم ١٨ اعلاه.

٨٨- S. Aronson, op. cit.

٨٩- عين عيزر وايزمن وزيراً للموصلات في حكومة جولدا مئير في كانون الأول ١٩٦٩.

٩٠- شغل اسحق رابين منصب رئيس الحكومة بدل جولدا مئير في حزيران ١٩٧٤.

٩١- -Y. peri and M. Lissak, "Retired Officers in Israel..", op. cit.. pp. 188 190.

انظر ايضا ي. بيري،"الطابع الأيديولوجي للنخبة العسكرية في إسرائيل" الدولة والنظام والعلاقات الدولية، عدد ٦، خريف ١٩٧٤، صفحة ١٤٢-١٥٥.

٩٢- انظر النص الكامل للمقابلة التي أجرتها صحيفة "نيويورك تايمز" مع أ. شارون في هآرتس ١٩٧٣/١١/١١: انظر أيضاً ع. بنزيمان، لا يقف في الضوء الأحمر،

تل أبيب، إصدار آدم)، ١٩٨٥، الفصل ١١؛ ح. برطـوب، دادو: ٤٨ سـنة و٢٠ يوما، تل أبيب، إصدار معاريف، ١٩٧٨، المجلد الثاني، صفحة ٣١٣.[1]

٩٣- عن النقاش حول التعيين الطارىء، انظر ش. نكديمون "فوجيء الوزراء من طرح بند شارون للبحث" يديعوت أحرونوت ٧٤/١٢/٢٤، مقال وجهة نظر صحيفة هآرتس، "الجنرال (احتياط) شارون: لجم" من تاريخ ٧٤/١٢/١٧.

٩٤-

Y. Peri. Between Battles and Ballots, op. cit. pp. 172-174. op. cit. idem, "Political Military Partnership in Israel", International. Political Science Review, vol 2. no. 3 (1981). pp. 303-305

٩٥-

S.C. Sarkesian, "Military Profeesionalism and Civil-Military Relations in the West", International Political Science Review, vol. 2 no. 3. (1981), pp. 283-298. M. Janowitz. "Armed Forces in Western Europe: Uniformity and Diversity", Archives Europenes de Sociologies. vol. 6. (1975). pp. 225-237. J.

J. Van Doorn. The Soldier and Social Change, Beverly Hills, London, Sage Publications. 1975. pp. 98-100: C.C. Moskos, "Armed Forces and American Society: Convergence or Divergence?", in: C.C. Moskois (ed.). Public Opinion and the Military Establishment, Beverly Hills. Sage Publication 1971. pp. 271-294.

٩٦-

A.D. Bideman and L. Sharp. "The Convergence of Military and Civilian Occupational Structures".American Journal of Socioloy, vol 73. no. 4. (1968). pp. 381-399. K. Lang. "Technology and Career Management in the Military Establishment", in: M. Janowitz, The New Military, New York. Russel Sage Foundations, 1964. pp 39-82. M.D. field. "Military Self-Image in a Technological Enivronment". in: M. Janowitz (ed.). The New Military, op. cit., pp. 159-194.

٩٧- Horowitz, "The Israel Defence Forces...", op. cit.

يتوجه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بالشكر للزملاء في مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل على تعاونهم المثمر الذي تجسد في منح مركزنا حق نشر هذه الدراسة في العالم العربي، التي كانت قد نشرت في: "عادل مناع وعزمي بشارة (محرران)، دراسات في المجتمع الإسرائيلي، كانون الأول، ١٩٩٥"، والى مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية على تفضلها بتحمل تكاليف طباعة هذه السلسلة.